



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



التمويل المصرفي الشامل ودوره في التنمية الاقتصادية

دراسة حالة بنك البركة وكالة الوادي - بالوادي -

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقدي وبنكي

تحت إشراف

أسماء عدائكة

إعداد الطالبين:

زرقاني إكرام

ساحة محمود

نوقشت بتاريخ: 2023/..../..... أمام اللجنة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
موسى جديدي	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا
أسماء عدائكة	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
عدنان محيريق	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2023/2022





قال تعالى :

﴿ وَقُلْ رَبِّ ادْخُلْنِيْ مَدْخَلَ صِدْقٍ وَاُخْرِجْنِيْ مَخْرَجَ صِدْقٍ
وَأَجْعَلْ لِّيْ مِنْ لَّدُنْكَ سُلْطٰنًا نَّصِيْرًا ﴾ صدق الله العظيم الإسراء ٨٠ .
الحمد لله الذي هداانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هداانا الله
اللهم بارك لنا في عملنا و ارزقنا خير عسرا آخره و خير عملنا خواتمه
اللهم إنا نسألك خير المسألة و خير الدعاء و خير النجاة و خير العلم و خير الثواب
اللهم ثبتنا و أجعل التوفيق مضنا في كل ما نحي و ترضى
يا رب العالمين

شكركم وبنكي

الحمد لله حق حمد سبحانه العزيز الشكر له وحده
بان وهبنا العقل وفضلنا بالعلم ووقفنا لهذا العمل
والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم
نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة
أسماء عدائكة

التي أشرفت على هذا العمل وكانت لنا خير سند وموجه
كما نعبر عن شكرنا وتقديرنا إلى اللجنة المناقشة على
نصحتهم وإرشادهم وعلى رأسهم الدكتور موسى جديدي
ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والامتنان لجميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية فرع
نقدي وبنكي

الى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد من أجل الوصول.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى.
أهدي عملي هذا إلى من علمني العطاء وإلى من أحمل اسمه بكل افتخار،
وأرجو من الله أن يمد في عمره "والدي العزيز محمد العربي"
وإلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والحنان وبسمة الحياة وسر الوجود
من كان دعائها سر نجاعي "أمي الغالية حورية".

وإلى من أعتمد عليه في كل كبيرة وصغيرة وتعلمت منه المثابرة والاجتهاد
وكان لي بمثابة الأب والحبيب والأخ أخي المحترم "فؤاد". وزوجته الكريمة.
وإلى من لهم الفضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي وإلى من بوجودهم
اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها أخواتي الحبيبات: "سلمى، عزيزة، سناء،
حنان، أنوار".

وإلى من أناروا بوجودهم عائلتنا أزواج إخوتي "سعد الله، عبد الرزاق،
عبد الصمد، المعتز بالله، هشام"

وإلى من أدخلوا البهجة إلى بيتنا الكبير أبناء أخواتي من كبيرهم إلى صغيرهم

وإلى من كانت السند والداعم لي أختي "خليل دليلة"

وإلى من كان له الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل "HAROUN"

وإلى من تميزوا بالوفاء وتحلوا بالإخاء إخوتي
الذين لم تلدهم أمي دون ذكر الأسماء، شكرا
لكل من مد لي يد العون.

إلزام زرقاني



فهرس المحتويات

.....	شكر وعرفان
.....	الإهداء
.....	فهرس المحتويات
.....	قائمة الجداول
.....	قائمة الأشكال
.....	مقدمة عامة: أ-هـ
7.....	تمهيد الفصل الأول:
8.....	المبحث الأول: التمويل المصرفي
8.....	المطلب الأول: مفهوم التمويل المصرفي
9.....	المطلب الثاني: وظائف التمويل المصرفي وأهميته
12.....	المطلب الثالث: مصادر وطرق التمويل المصرفي في الجزائر
14.....	المطلب الرابع: الدور التّناموي للمصارف
17.....	المطلب الخامس: فعالية النظام المصرفي في التنمية الاقتصادية
19.....	المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية
19.....	المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية
22.....	المطلب الثاني: العوامل المساعدة على التنمية الاقتصادية وخصائصها
24.....	المطلب الثالث: مستويات التنمية الاقتصادية ومجالاتها
25.....	المطلب الرابع: نظريات التنمية الاقتصادية ونماذج تخطيطها
27.....	المطلب الخامس: أنماط التنمية واستراتيجياتها
29.....	المبحث الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بالتمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية
29.....	المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

33	المطلب الثاني: الدراسات السابقة الاجنبية
35	المطلب الثالث: موضع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
37	خلاصة الفصل:
39	تمهيد الفصل الثاني:
40	المبحث الأول: تقديم عام حول بنك البركة الجزائري
40	المطلب الأول: عموميات حول بنك البركة
44	المطلب الثاني: بنك البركة الجزائري وكالة الوادي
47	المبحث الثاني: أنواع القروض في بنك البركة
47	المطلب الأول: القروض قصيرة الأجل
48	المطلب الثاني: القروض المتوسطة
50	المطلب الثالث: القروض طويلة الأجل
51	المطلب الرابع: آجال معالجة ملفات القروض
	المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لمشروع إحدى المؤسسات الممولة من طرف بنك البركة وأثره على التنمية
52	الاقتصادية
52	المطلب الأول: دراسة مجموعة من القروض المقدمة خلال الفترة من 2012 إلى 2015
55	المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لمشروع اقتصادي
56	المطلب الثالث: اثر المشروع على التنمية الاقتصادية
58	خلاصة الفصل
60	خاتمة
63	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	22
(1-2)	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	41
(2-2)	الهيكل التنظيمي لبنك البركة	45
(3_2)	قروض الاستثمار الممنوحة خلال 2012 الى 2015	52
(4_2)	قروض الاستغلال الممنوحة خلال 2012 الى 2015	54

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	تطور عدد الملفات المؤهلة من قروض الاستثمار خلال الفترة من 2012 إلى غاية 2015.	52
(2-2)	تطور مبالغ القروض المقدمة من بنك البركة لتمويل بعض المشاريع.	53
(3-2)	عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال الممنوحة.	54
(4_2)	تطور مبالغ القروض الممنوحة	54



مقدمة عامة:

تعتبر عملية التنمية الاقتصادية أحد أهم أهداف الدول التي يصبو إليها الاقتصاديين والسياسيين، ثم إن هاته العملية تتطلب تمويلا ولكن هذه الأخيرة تعتبر عائقا يجب على الدولة اجتيازه وذلك من خلال دراسات معمقة من أجل استغلال الموارد المتاحة لها، وتعتبر مشكلة التمويل مسألة أساسية كون أن وفرة أو ندرة الموارد ونوعيتها يحدد هامش اتخاذ القرارات في المجال الاقتصادي؛ وذلك يؤثر بالضرورة على نجاح السياسة المتبعة. إلا أن القدرة على اتخاذ القرارات ليست وحدها كفيلة بإيقاف التراجع الاقتصادي، بل يجب تجنيد وسائل التمويل اللازمة والمحققة للإطار المسطر. إن عملية تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر تتم عن طريق النظام المصرفي الذي يعد بأجهزته المختلفة القلب النابض للاقتصاد الوطني، من خلال ما يباشره من تجميع المدخرات والاستثمار في كل المجالات، ثم القيام بأعمال الوساطة المالية التي تعتبر كهمزة وصل بين أصحاب الفوائض لتوظيف فوائضهم وأصحاب العجز المالي لتلبية حاجياتهم إلى التمويل. والمهمة الرئيسية لهذه الوساطة هي تدبير التمويل اللازم، يضاف إلى ذلك الدور الذي يلعبه في رسم وتنفيذ مختلف السياسات المالية والاقتصادية وفي إتمام الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية وكذا في مجالات التنمية.

يتميز الجهاز المصرفي بارتباطه الوثيق بمجمل المعطيات الاقتصادية في البلد، حيث يحدد دوره بناءً على الخيارات الأساسية واستراتيجية التنمية الشاملة التي تم اعتمادها. وبالتالي، يتأثر ويؤثر في العوامل الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام والمالية بشكل خاص. ومع ذلك، فإن الجزائر وغيرها من الدول النامية تعاني من نظام مالي ضعيف في تجميع موارد التمويل. ويتميز النظام المصرفي الجزائري بالنضج النسبي المنخفض مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة، مما يجعله غير قادر على الحصول على المعرفة والخبرة اللازمة لتطبيق آليات العمل المناسبة وفقاً للشروط العامة والشاملة المتبعة في الأنظمة المصرفية المتقدمة.

اختارت الجزائر نظاماً اقتصادياً مركزياً في التخطيط والقرار منذ الاستقلال وحتى نهاية الثمانينات، حيث أسندت مهام تنمية الاقتصاد إلى المؤسسات العامة ضمن مخططات التنمية. واعتمدت الدولة الجزائرية في ذلك على الجهاز المصرفي كأداة للتخطيط المالي لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وكانت تحتكر سوق رؤوس الأموال التي اقتصر دورها على الإيداع والاقتراض، ولم تشهد البلاد استثمارات كبيرة ذات مردودية عالية. وفي الكثير من الأحيان كانت هذه المصارف تمويل استثمارات فاشلة مما أدى إلى استنزاف الموارد المالية.

ولم يظهر عيوب هذه السياسة في ظل الوضع المالي الجيد الناجم عن ارتفاع أسعار النفط وتطور قطاع المحروقات. ومع ذلك، أظهرت الأزمة الاقتصادية الحادة التي شهدتها الجزائر في عام 1986، حيث تراجعت أسعار النفط وانخفضت قيمة الدولار، عدم نجاعة السياسة التمويلية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية في ذلك الوقت.

أثناء تطور الاقتصاد العالمي، اتخذت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية للانتقال إلى اقتصاد السوق. ويتطلب ذلك وجود جهاز مصرفي فعال، لأنه يعد الأداة الرئيسية في تمويل التنمية الاقتصادية. ويسعى الجهاز المصرفي الجزائري دائماً للبحث عن كفاءات جديدة للتنظيم والإدارة الفعالة لتمويل الاقتصاد الوطني وتشجيعه على النشاط بطريقة عقلانية. ويعتبر إصلاح هذا الجهاز عاملاً أساسياً في نجاح الإصلاحات الاقتصادية الجارية، ويسمح للاقتصاد الوطني بالاندماج بنجاح في الاقتصاد الدولي الذي يتميز بتطور الصناعة المصرفية وفتح المجال أمام المنافسة الأجنبية. ويتطلب إصلاح هذا النظام التحكم في تقنيات العمل المصرفي وتعميق التجربة في الأداء المصرفي واستغلال التكنولوجيا المالية، مما يسمح باستثمار أفضل لإمكانيات النظام المالي الوطني والإمكانيات الاقتصادية الوطنية بشكل عام.

1- إشكالية الدراسة

وبناءً على ما تقدم نجد أن إشكالية الدراسة تتمحور في:

✓ ما مدى مساهمة النظام المصرفي الجزائري في تمويل التنمية الاقتصادية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ما مفهوم التنمية الاقتصادية؟
- ما هو أثر الإصلاحات المالية والمصرفية المتعاقبة على أسلوب تمويل الاقتصاد الوطني؟
- ماهي المشاكل والعراقيل التي تقف عائقاً أمام إصلاح النظام المصرفي الجزائري؟
- كيف يمكن تصور الإطار الذي يمكن اعتماده لتأسيس نظام مصرفي عصري وفعال؟

2- فرضيات الدراسة:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها.

- **الفرضية الأولى:** التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم؛
- **الفرضية الثانية:** رغم كل الإصلاحات التي عرفها نظام التمويل المصرفي إلا أنه لم يرق بدوره الفعال في تمويل الاقتصاد الوطني؛
- **الفرضية الثالثة:** لا بد أن يعرف النظام المصرفي الجزائري مشاكل وعراقيل تنظيمية وفنية وذلك لحدائته؛
- **الفرضية الرابعة:** لإقامة نظام مصرفي فعال لا بد من تكييف الإصلاحات مع متطلبات الاقتصاد الراهنة.

3- أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى:

- إدراك مفهوم التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها؛
- عرض أسلوب التمويل المصرفي الذي اعتمده الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة التخطيط المركزي ومرحلة الانفتاح؛
- محاولة الوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- إثراء المكتبة بمرجع جديد قد يكون في متناول باحثين آخرين في المستقبل لإنجاز دراسات أخرى مكملّة.

4- أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من خلال المكانة الهامة التي يحظى بها الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل وجود سوق مالية غير فعالة.

5- أسباب اختيار الموضوع:

تعود الأسباب التي دفعتنا الى اختيار الموضوع الى أسباب موضوعية وأخرى شخصية، لعل أهمها:

أ- أسباب موضوعية:

- بحكم التخصص الذي وجهنا لاختيار هذا الموضوع.
- قلة الدراسات الميدانية في مجال التمويل المصرفي حول التنمية الاقتصادية.
- حداثة وأهمية الموضوع في ظل تطور الانظمة المصرفية.
- التعرف على دور المصارف في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ب- أسباب ذاتية:

- رغبة ذاتية في دراسة هذا الموضوع معرفة أسلوب التمويل الذي يعتمد عليه الجهاز المصرفي الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- التعرف على مدى أهمية وفعالية الإصلاحات التي عرفها نظام التمويل المصرفي.
- التعرف على الاستراتيجية التي ينبغي على الجهاز المصرفي الجزائري اتباعها لمواجهة تحديات العولمة

6- أدوات ومنهج البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وهذا لتوضح أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتمويل المصرفي وصولا إلى إبراز أهمية وتعريف للتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى إظهار علاقة التمويل المصرفي بالتنمية الاقتصادية.

7- حدود الدراسة:

- مجتمع الدراسة: بنك البركة وكالة الوادي "بالوادي"
- فترة الدراسة: فترة الدراسة هي 4 سنوات خلال الفترة من 2012 الى 2015

8- صعوبات البحث:

إن أكثر الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز هذا البحث هي:

- صعوبة الحصول على الإحصاءات
- قلة الدراسات السابقة للموضوع خاصة حول التمويل المصرفي.
- صعوبة الحصول على المراجع المتخصصة وندرة البعض منها.

9- هيكل البحث

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث الى فصلين، أولهما للجانب النظري، والآخر يخص الجانب التطبيقي منه:

✓ **الفصل الأول:** الأدبيات النظرية حول التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية

✓ **الفصل الثاني:** دراسة ميدانية بنك البركة وكالة الوادي "بالوادي"

وفي الأخير خاتمة عامة جملنا من خلالها مختلف النتائج المتوصل إليها، من ثم إبداء بعض التوصيات وآفاق الدراسة.



القَصْدُ الْأَوَّلُ

الأدبيات النظرية حول التمويل
المصرفي والتنمية الاقتصادية

تمهيد الفصل الأول:

إن النظام المصرفي هو العمود الفقري لاقتصاد أي دولة باعتباره يؤمن أهم مورد، فضلا عن أنه يحول مجرد فكرة بسيطة إلى مشروع استثماري أو إنتاجي فهو فرصة لتوظيف الأموال الفائضة عن حاجة الأفراد ليقدمها لأصحاب العجز المالي والذين يملكون أفكار استثمارية على شكل ائتمان بجميع صوره، وهذا ما يجعله أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث وكذلك العصب المحرك له، مما يجعل هذا النظام جد حساس لأي تغيرات لقيامه بالتصرف بأموال الغير وليست ملكه، ويرتبط نجاح النظام المصرفي بنسبة الزيادة الحاصلة في عملية التنمية، ولفهم الموضوع سنقدم بداية هذا الفصل من أجل تعريف التمويل المصرفي وبعض العناصر التي تخص هذا النظام وأيضا سوف نسلط الضوء على ماهية التنمية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية، وللقيام بهذا قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث هي كالآتي:

✓ المبحث الأول: التمويل المصرفي

✓ المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: التمويل المصرفي

يقصد بحاجة مشروع ما إلى الائتمان حاجته إلى رأسمال لا يتوفر لديه، بمعنى عدم كفاية مصادر تمويله الذاتية، ومن ثم يلجأ المشروع إلى المصادر التمويلية الخارجية ويستوي في ذلك أن يكون الاقتراض لآجال طويلة أو متوسطة أو قصيرة. للتمويل دور هام في تنمية المؤسسات، فهو يعتبر الطاقة المحركة لمشاريعها، كما يحتاج كل شخص إلى أموال قبل انطلاقه في النشاط. ومن خلال هذا المبحث سوف نوضح مفهوم التمويل، وظائفه، أهميته، وكذا مصادر وطرق التمويل.

المطلب الأول: مفهوم التمويل المصرفي.

نظرا لقيام المؤسسات على مبدأ الاستمرارية والتوسع فإنها تحتاج وبشكل مستمر إلى رؤوس الأموال لاستثمارها في شكل أصول مختلفة من معدات، آلات، مباني ومخزون وغيرها لتنفيذ البرامج والخطط، ويعتبر التمويل الداعم الأساسي لهذه الأخيرة. ويمكن إبراز مفهوم التمويل من خلال المفاهيم التالية:

— **المفهوم الأول:** التمويل لغة هو "الإمداد بالمال" والتمويل اصطلاحاً هو "مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع"¹.

— **المفهوم الثاني:** "يمكن تعريفه على أنه مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي تستخدمها إدارة المشروع، للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والتجارية، وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق والبيئة المالية التي يتواجد فيها"².

— **المفهوم الثالث:** يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها.

وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية:³

— تحديد دقيق للوقت الحاجة له.

— البحث عن مصادر للأموال.

¹ زواري فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق المكانيزمات الجديدة في الجزائر- دراسة حالة مؤسسة سونلغاز- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة أحمد بوقره، بومرداس، 2009/2008، ص: 30.

² دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص: 99.

³ طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص: 21.

– المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الانسان.

ومن خلال كل هذا نستنتج المفهوم الشامل للتمويل على أنه تلك الوظيفة الإدارية في المؤسسة التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة، مما يساعد على تحقيق أهدافهم، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المؤسسة والتي تشمل المستثمرين والعمال والمديرين.

المطلب الثاني: وظائف التمويل المصرفي وأهميته.

أولاً: وظائف التمويل المصرفي

وتتمثل في ما يلي:

1. الوظائف التقليدية.

تتمثل الوظائف التقليدية في ما يلي:¹

- قبول وخلق الودائع: تقوم المصارف التجارية بتلقي الودائع من الجمهور مهما كانت وضعيتهم أشخاص طبيعيين أو معنويين، أصحاب المؤسسات العمومية أو الخاصة. وبشكل هذه الودائع (ودائع تحت الطلب أو ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع بإشعار، ودائع ادخارية) موارد المصرف التجاري.
- تقديم القروض: تقوم المصارف التجارية بالإقراض (السحب على المكشوف، فتح الاعتمادات المستندية وخصم الأوراق التجارية)، أي إمداد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال والفوائد والعمولات المستحقة عليها. والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله. ومع الزمن تطورت درجة منح المصارف للقروض من قصيرة إلى متوسطة وطويلة الأجل للقيام بعمليات عقارية إنتاجية مقابل حصولها على فوائد.

¹ محمد توفيق سعودي، الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري، ط1، دار الأمين للطباعة، مصر، 2002، ص:15.

2. الوظائف الحديثة.

إن الدور التمويلي الذي تلعبه المصارف يتفرع عنه خدمات حديثة ومتطورة يمكن أن نبين أهميتها من خلال ما يلي:¹

- تعتبر المصارف أداة من أدوات الاستثمار حيث تتركز استثماراتها في حقوق مالية (قروض، أسهم، سندات)، وباستثماراتها لأموال العملاء تقوم بتمويل مشروعات جديدة، أو تقوم بتوسيع مشروعات قائمة، لكن قبل قيامها بالإقراض أو المشاركة في رؤوس أموال المشروعات فلا بد أن تقوم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للتحقق من جديتها ولضمان استرجاع رؤوس أموالها. وتشتمل هذه الدراسات: دراسة السوق، دراسة فنية ودراسة اقتصادية.
- تطورت وظائف المصارف إلى حد بعيد، حيث أصبحت تقوم بتقديم الاستثمارات المالية للعملاء وتزويدهم بالنصائح والإرشادات في كل ما يواجهه مشروعاتهم من صعوبات ومشاكل.
- تقوم المصارف بتمويل عمليات التصدير والاستيراد فهي بذلك تساهم في توفير احتياجات الدولة من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة لزيادة حجم الإنتاج وأنواعه وتحسين جودته، بالإضافة إلى تشجيع تصدير السلع الوطنية وإيجاد أسواق خارجية لها وذلك عن طريق الوساطة المالية التي تلعب دورها مما يسمح بتوفير العملات الأجنبية.
- تساهم المصارف في دعم توجه العديد من الدول لتبني سياسة خصوصية مشروعاتها العامة كلياً أو جزئياً.
- تساهم المصارف أيضاً في إنشاء وتطوير الأسواق المالية من خلال إنشاء صناديق استثمارية متوسطة وطويلة الأجل، مما يخدم نشأة وتطوير السوق المالية.

ثانياً: أهمية التمويل المصرفي

إن الغرض من الحصول على التمويل هو سد الاحتياجات المالية للمؤسسة سواء كانت احتياجات قصيرة الأجل والتي تخص دورة الاستغلال، أو احتياجات طويلة الأجل والتي تخص دورة الاستثمار، وتكمن أهمية التمويل لهاتين الدوريتين كما يلي:

1. الحاجة إلى التمويل قصير الأجل: تلجأ عادة المؤسسات إلى التمويل القصير الأجل العجز في رأس المال العامل الناتج على النشاط الداخلي للمؤسسة، فأثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزونها ومدينوها،

¹ الراوي خالد وهيب، العمليات المصرفية الخارجية، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص ص: 56-57.

ويعتبر الائتمان التجاري والائتمان المصرفي من المصادر الرئيسية لهذا النوع من التمويل. وتلعب مصادر التمويل قصيرة الأجل دوراً هاماً في استمرارية النشاط وتوسيعه، حيث تعتبر هذه الأخيرة المحرك الأساسي للعمليات الجارية عن طريق تغطية جزء كبير من عناصر الأصول المتداولة. ولهذا فإن هذا النوع من التمويل يعتمد على طبيعة عمل أو طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة، وبالرغم من أن المؤسسات تتجنب عدداً من المشاكل فيما لو أمكنها الحصول على تمويل طويل الأجل لتمويل احتياجاتها في الموجودات أو الأصول المتداولة إلى أنه رغم هذه الحقيقة، فإن المؤسسات تلجأ إلى التمويل قصير الأجل للأسباب التالية:¹

- ضعف نسبة المخاطرة، وهو أمر يهم الدائنين أي أن قصر فترة تسديد الدين تجعل المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم لضعف المخاطرة ولقابليتهم على التنبؤ بما يمكن أن يحدث فيما يتعلق بوضع المؤسسة، وبالتالي احتمالية حصولهم على أموالهم وفق الشروط المتفق عليها تكون عالية.
- قد يكون الحصول على تمويل قصير الأجل أقل تكلفة من الحصول على تمويل متوسط أو طويل الأجل، لقصر فترة السداد ولضعف نسبة المخاطرة.
- الحاجة للأموال في بعض المؤسسات الموسمية، لهذا تلجأ هذه الأخيرة إلى البحث عن مصادر تمويل قصيرة الأجل لسد النقص الآني في السيولة وتمويل احتياجاتها الموسمية.
- بعض حالات التمويل قصير الأجل تكون بدون فوائد، أي لا تتحمل المؤسسات أي تكلفة وذلك في حالات الشراء بالأجل على أن يتم التسديد بالمدة المتفق عليها، فإن ذلك يعني عدم تحميل المؤسسة أي تكلفة نتيجة لحصولها على ذلك الائتمان.

2. الحاجة إلى التمويل طويل الأجل: تلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من التمويل لتغطية النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها لفترات طويلة، وهذا لغرض الحصول إما على وسائل الإنتاج ومعدات وإما على عقارات مثل الأراضي، المباني الصناعية والتجارية والإدارية. ونجد أن المؤسسات تسعى للتمويل طويل الأجل بغرض تحقيق ما يلي:

- تمويل شراء الأصول الدائمة ذات العمر الطويل.

¹ زواري فضيلة، مرجع سابق، ص: 31 32

- تمويل الجزء الدائم من رأس مال العامل، على أن يتم تمويل الجزء الآخر بخليط من السحب على المكشوف والتمويل قصير الأجل.

- تمويل ما يتم الاضطلاع به من استثمارات رأسمالية، وكذا التوسعات الطويلة الأجل للمؤسسة.

المطلب الثالث: مصادر وطرق التمويل المصرفي في الجزائر.

أولاً: مصادر التمويل المصرفي في الجزائر

يعتمد تمويل الجهاز المصرفي للاقتصاد على مصادر داخلية (الإصدار النقدي والخزينة العمومية) وخارجية (القروض الخارجية).

I. المصادر الداخلية.

تتأتى من الجهاز المصرفي والخزينة العمومية¹

1- الإصدار النقدي: يعني به اللجوء إلى البنك المركزي لإصدار نقود جديدة من أجل تغطية العجز، حيث يكون ذا فعالية إذا أحسن استخدامه في تحقيق النمو والازدهار، أما إذا أسيء استخدامه فإن نتائجه تكون وخيمة على الاقتصاد الوطني مسببة ارتفاع معدلات التضخم.

2- الخزينة العمومية: عرفت الخزينة العمومية تطورا هاما، واعتمدت على مصادر مختلفة منها:

- ادخار الهيئات المالية غير النقدية كالضمان الاجتماعي، احتياطات شركات التأمين وصندوق التقاعد، بالإضافة إلى المصادر الادخارية للخزينة التي تتكون من: ودائع لدى خزينة صندوق التوفير والاحتياط ولدى مركز الصكوك البريدية؛
- الإصدار النقدي: كانت الخزينة العمومية تقدم سندات إلى البنك المركزي الذي كان يقوم بإنعاش حساباتها عن طريق إصدار نقود جديدة؛
- الودائع التجارية التي تتحصل عليها الخزينة عن طريق الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية؛
- قروض تتحصل عليها الخزينة من المصارف عن طريق خصم سندات الخزينة وسندات التجهيز؛
- قروض خارجية تتحصل عليها عن طريق وساطة البنك الجزائري للتنمية.

¹ دريس رشيد، دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 1999، ص 61.

II. المصادر الخارجية.

تتمثل أساسا في القروض الخارجية الموجهة لتمويل المشاريع الإنمائية. إذ تعتبر السياسة التمويلية ذات اتجاه إيجابي على الاقتصاد الوطني، إذا استغلت الأموال المقترضة في استثمارات منتجة وتمثل إيرادا للعملة الصعبة. وذات اتجاه سلبي إذا استغلت هذه الأموال عكس ذلك وهذا ما كان بالفعل عندما لجأت السلطات الاقتصادية إلى مصادر التمويل الخارجي للحصول على العملة الصعبة التي من شأنها أن تساهم في تمويل المشاريع الإنمائية.

إن القروض الخارجية لا تقتصر إلا بعد رأي لجنة القروض التي تسير من طرف البنك المركزي الجزائري، وهذه السياسة أدت إلى العجز عن الدفع وبالتالي ظهور مشكلة المديونية في الثمانينات من القرن الماضي.¹

ثانيا: طرق التمويل.

إن مشكلة السيولة العامة للاقتصاد لها جانبين رئيسيين:

- الجانب الأول: يتعلق بتكوين هذه السيولة وعناصرها أو ما نطلق عليه مرحلة التجميع؛
 - الجانب الثاني: يتعلق باستخدام هذه السيولة أو ما نطلق عليه بمرحلة التوظيف الاستثماري.
- والاتصال بين الجانبين لا يمكن أن يتم دون تحديد طرق التمويل، ومهما كانت طرق التمويل المعتمدة فإنها تركز على التمويل الداخلي والخارجي.

أولا: التمويل الداخلي.

ويقصد به التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل عملية التنمية الوطنية. ويأخذ ثلاث صيغ هي:

1. التمويل الذاتي: يمثل أهم صور التمويل الداخلي بالنسبة للمؤسسة، ويقصد به اعتماد المشروع على مصادره الذاتية والذي يعبر عنها عادة بما يحتفظ به المشروع العام من الفائض الذي حققه.

¹ دريس رشيد، المرجع السابق، ص 62.

كما يمكن أن يكون ناتجا من موارد استثنائية متأتية من عمليات على رأس المال تقوم بها المؤسسة كالتنازل عن العقارات، التخلي عن مساهمات خاصة بالفروع التي لم تعد تدخل في الاستراتيجية المحددة من طرف مسيري المؤسسة.¹

تلجأ إلى التمويل الذاتي غالبية المؤسسات الخاصة كما يمكن أيضا للمؤسسات العامة أن تتبع هذا المصدر ولكن شرط أن تتمتع باستقلال مالي وبميزانية ذاتية، وهذا يعني أن يعود إليها فائض نشاطها الإنتاجي (الأرباح بعد تسديد الضرائب والالتزامات الأخرى) ليصبح من احتياطاتها، ويدمج في ميزانيتها المالية. وينبغي أن نشير إلى أن التمويل الذاتي له فوائد ومزايا تتوافق وأحجام المؤسسات

2. التمويل المباشر: يعني اللجوء بشكل مباشر إلى المقرض دون وسيط مالي ويكون ذلك من خلال إصدار الأعوان ذوي الحاجة سندات وأوراقا مالية، يتم شراؤها من قبل الأعوان ذوي الفائض، وتتم هذه الآلية عبر السوق المالية، ولهذا تعرف الاقتصاديات التي تلجأ إلى هذا النمط باقتصاديات الأسواق المالية.²

3. التمويل غير المباشر: يعني اللجوء إلى المؤسسات المالية الوسيطة مصرفية أو غير مصرفية. ولكون النظام المصرفي هو أساس التمويل فإن البنك المركزي يكون مجبرا على القيام بدور المقرض أو الملاذ الأخير. والاقتصاد الذي يعتمد هذا النمط من التمويل يعرف باقتصاد المديونية كما هو حال الجزائر.

ثانيا: التمويل الخارجي.

تتمثل هذه الصيغة التمويلية في اللجوء إلى الموارد الخارجية لتغطية العجز الذي يظهر في التمويل الداخلي، ويتم ذلك باللجوء إلى الاقتراض من مصادر أساسية هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛

مؤسسة التنمية الدولية؛ ومؤسسة التمويل الدولية، إضافة إلى قروض صندوق النقد الدولي والتي تهدف أساسا إلى إصلاح الاختلال في موازين المدفوعات.

المطلب الرابع: الدور التثموي للمصارف

تعتبر المصارف أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية. ويتم مقابلة هذه الاحتياجات التمويلية عن طريق سوقين: سوق المال وسوق النقد.

¹ الطيب ياسين، محاضرات شفهية في الأسواق المالية، السداسي الثاني، ماجستير، فرع نقود ومالية، 2004.

² قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية؛ دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 261

فالاحتياجات التمويلية الطويلة والمتوسطة الأجل تحصل عليها المؤسسات والشركات والأفراد عن طريق سوق المال في صورة إصدار سندات وأذون وعقود وقروض. بينما الاحتياجات التمويلية القصيرة الأجل من قروض وتسهيلات تتم عن طريق سوق النقد حيث تقوم المصارف التجارية بأشكالها المختلفة بهذه المهمة (تقديم قروض وتسهيلات قصيرة الأجل) لكن هذا لا يعني أن تستثنى المصارف التجارية من عملية تقديم قروض متوسطة الأجل¹.

إن الدور التمويلي الذي تلعبه المصارف يمكن فهمه من خلال:

أولاً: الوظائف التقليدية.

تتمثل الوظائف التقليدية فيما يلي:

1. قبول وخلق الودائع: تقوم المصارف التجارية بتلقي الودائع من الجمهور مهما كانت وضعيتهم أشخاص طبيعيين أو معنويين، أصحاب المؤسسات العمومية أو الخاصة. وتشكل هذه الودائع (ودائع تحت الطلب أو ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع بإشعار، ودائع ادخارية) موارد المصرف التجاري²
2. تقديم القروض: تقوم المصارف التجارية بالإقراض (السحب على المكشوف، فتح الاعتمادات المستندية وخصم الأوراق التجارية)، أي إمداد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال والفوائد والعمولات المستحقة عليها. والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله³. ومع الزمن تطورت درجة منح المصارف للقروض من قصيرة إلى متوسطة وطويلة الأجل للقيام بعمليات عقارية إنتاجية مقابل حصولها على فوائد.

ثانياً: الوظائف الحديثة.

إن الدور التمويلي الذي تلعبه المصارف يتفرع عنه خدمات حديثة ومتطورة يمكن أن نبين أهميتها من خلال ما يلي⁴:

¹ محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003، ص 76.

² محمد توفيق سعودي، الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري، ط1، دار الأمين للطباعة، مصر 2002، ص 15.

³ أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص 159.

⁴ الراوي خالد وهيب، العمليات المصرفية الخارجية، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 65-67.

✓ تعتبر المصارف أداة من أدوات الاستثمار حيث تتركز استثماراتها في حقوق مالية (قروض، أسهم، سندات)، وباستثمارها لأموال العملاء تقوم بتمويل مشروعات جديدة، أو تقوم بتوسيع مشروعات قائمة، لكن قبل قيامها بالإقراض أو المشاركة في رؤوس أموال المشروعات فلا بد أن تقوم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للتحقق من جديتها ولضمان استرجاع رؤوس أموالها. وتشتمل هذه الدراسات: دراسة السوق، دراسة فنية ودراسة اقتصادية؛

✓ تطورت وظائف المصارف إلى حد بعيد، حيث أصبحت تقوم بتقديم الاستثمارات المالية للعملاء وتزويدهم بالنصائح والإرشادات في كل ما يواجه مشروعاتهم من صعوبات ومشاكل؛

✓ تقوم المصارف بتمويل عمليات التصدير والاستيراد فهي بذلك تساهم في توفير احتياجات الدولة من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة لزيادة حجم الإنتاج وأنواعه وتحسين جودته، بالإضافة إلى تشجيع تصدير السلع الوطنية وإيجاد أسواق خارجية لها وذلك عن طريق الوساطة المالية التي تلعب دورها مما يسمح بتوفير العملات الأجنبية؛

✓ تساهم المصارف في دعم توجه العديد من الدول لتبني سياسة خوصصة مشروعاتها العامة كلياً أو جزئياً وذلك من خلال دورين أساسيين تلعبهما:¹

- دور تمويلي: تقوم المصارف بشراء البعض من الأسهم وإدخالها في محافظ استثماراتها وقروضها بما يتوافق مع سياستها الاستثمارية؛
- دور استشاري: من خلال هذا الدور تقوم المصارف بإعداد دراسات الجدوى لتحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص.
- تساهم المصارف أيضاً في إنشاء وتطوير الأسواق المالية من خلال إنشاء صناديق استثمارية أو مالية تقوم بطرح أدوات استثمارية متوسطة وطويلة الأجل، مما يخدم نشأة وتطوير السوق المالية. كما أن لجوء المصارف الشاملة إلى الأسواق المالية بشكل مباشر للحصول على قروضها يؤدي إلى تخفيض تكاليف التمويل، فضلاً عن ذلك فإن هذا الاتصال يعمل على تعظيم العوائد من خلال التنويع، لذلك فالأسواق المالية تتيح للمصارف الشاملة انتهاز استراتيجيات التنويع وعدم التخصص وتسمح بوجود مجال أوسع في عمليات الإقراض والاستثمار.

¹ الراوي خالد وهيب، المرجع السابق، ص 68.

فمن خلال هذه الخدمات المتنوعة للمصارف يُتضح لنا أنها تركّز اهتمامها ونشاطها على إمداد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة باعتبارها أساس التّقدم الاقتصادي، لأن رأس المال يساعد على رفع إنتاجية العمل البشري وتسيير وسائل الوفرة الاقتصادية وبالتالي تهيأ الأرض الخصبة لسير عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الخامس: فعالية النظام المصرفي في التنمية الاقتصادية

مما لا شك أن البنوك دور مؤثر في التنمية الاقتصادية لو توفرت فيه الشروط معينة باعتبار أن قدرة النظام المصرفي لا يحكمها فقط كفاءة العاملين به، رغم أهميتها بل تؤثر فيها أيضا عوامل خارجية تتعلق بعضها بالحجم والطلب ويتعلق البعض الآخر بالسياسات الاقتصادية والتشريعات من ناحية أخرى ويمكن التأثير فيما يلي:¹

- ✓ توافر مقومات خارج إطار النظام المصرفي تتحكم فاعليته في التنمية الاقتصادية ولا يقتصر على عناصر كمية يتيسر قياسها مثل الدخل الوطني والناتج المحلي وإنماء شمل عناصر كيفية لا تقاس رقميا مثل التشريع أو الكفاءة التنظيمية للهيكل الاقتصادي أو علاقة النظام المصرفي بالسلطة التنفيذية.
- ✓ إن إسهام النظام المصرفي في التنمية الاقتصادية ينصرف إلى ما يمكن أن يؤديه من وظائف تبديل لعنصر التنظيم فلا يقتصر دوره على قبول الودائع وتقديم الائتمان وإنما يمتد إلى التعرف على فرص الاستثمار والمساهمة في دراستها وتقييم جدواها وتأسيس المشروعات والاشتراك في رؤوس الأموال فضلا عن متابعة استخدام القروض.
- ✓ لا يكفي منهج التحليل الكمي لإلقاء الضوء على فعالية النظام المصرفي في التنمية الاقتصادية دون اتباع منهج التحليل الوظيفي لأعمال النظام المصرفي في إطار التكوين الاقتصادي والسياسي العام وهو ما أشار إليه "كاميرون" في أحد البحوث الحديثة التي استهدفت تقييم النظام المصرفي في التنمية الاقتصادية على أساس تناول عنصر النشاط المالي تفضيلا على عناصر "تج وطي فاتضح ما يلي:
- ✓ توجد علاقة متبادلة بين وظائف التنظيمات المصرفية وبين متغيرات التنمية الاقتصادية فعلى سبيل المثال يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة الطلب على القروض المصرفية، وفي نفس الوقت يترتب على منح الائتمان زيادة معروض النقدي ومعروض سلعي يؤدي إلى اتساع حجم السوق.

¹ عثمان محمد، ويس عائشة، "دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر (2014-2011)", مذكرة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص (بنوك، مالية وتسيير المخاطر)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، سنة (2016-2015)، ص: 47.

إن التشريع يؤثر على أغلب وظائف النظام المصرفية ولا يتأثر بها، فالتشريع المصرفي يحدد نطاق وظائف البنوك كما تؤثر تشريعات التعامل بالنقد الأجنبي وأحكام القانون المدني وممارسته البنوك لوظائفها وبالمثل تؤثر التشريعات المنظمة للتكوين وإنشاء الشركات ولو ضوابط التعامل بالأوراق التجارية على مدى إسهام البنوك في المجالات المعنية.¹

¹ عثمان محمد، المرجع السابق، ص 48.

المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية.

مثل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في الدول المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والإقليمية، وتعتبر التجارة الخارجية عنصرا هاما في التنمية الاقتصادية حيث تساهم في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، ولقد اتبعت الدول المختلفة توجهات متباينة بخصوص الاستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية. فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي وتطويره لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومنها من ركز على تنمية القطاع باعتباره قطاعا قائدا ورائدا للتنمية الاقتصادية، وهنا تكمن أهمية التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد حاولنا من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على مفهوم التنمية الاقتصادية والعوامل المساعدة عليها، ومستوياتها، وكذا نظرياتها وأنماطها.

المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية.

عادة ما يتم وقوع نوع من الخلط بين النمو والتنمية وهذا نظرا لوجود علاقة بين المفهومين، ولهذا الغرض سنقوم في هذا المبحث بتعريف كل واحد منهما، والمقاييس المستعملة لقياسها، مع إعطاء مختلف استراتيجيات التنمية الاقتصادية الممكن تطبيقها على اقتصاد ما.

أولا: مفهوم النمو:

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين؛ غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي؛ أما الاقتصادي "S.Kuznets" في كتابه "النمو والهيكلة الاقتصادية"¹ يعرف النمو الاقتصادي كما يلي "النمو الاقتصادي هو أساساً ظاهرة كمية؛ وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبد ما، بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي"؛ ويعرفه "جون ريفوار" ب التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة؛ وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو، بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي

¹ جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدي، التنمية الاقتصادية (مفاهيم - نظريات - تطبيقات)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،

للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتالي من هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية:

- 1- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.
- 2- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.
- 3- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.¹

ثانياً: أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن تصنيف أنواع النمو إلى:

أ- النمو الاقتصادي الموسع (Croissance extensive): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

ب- النمو الاقتصادي المكثف (Croissance intensive): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أين المجتمع يتحول تماماً والظروف الاجتماعية تتحسن.²

ثالثاً: مفهوم التنمية:

تعددت تعاريف التنمية، حيث يعرفها "صبيحي محمد قنوص" على أنها "تحسناً على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية"؛ وتعرف كذلك على أنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينة من تخلف إلى وضعية التقدم؛ غير أنه ما يجب معرفته هو التفرقة بين النمو والتنمية، حيث أن هذه الأخيرة تشمل النمو الاقتصادي، والذي يدلنا عن الزيادة

¹ ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار الميرخ للنشر، الرياض، 2006، ص 50.

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 122.

في النشاط الاقتصادي ولا يدلنا عن الظروف الاجتماعية للسكان، رغم إمكانية هذا الأخير من رفع الظروف الاجتماعية للسكان، وبوجود النمو فإن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية.¹

ومن الخصائص التي تتميز بها عملية التنمية هي ما يلي:

أ- تغيرات في كل من الهيكل والبنيان الاقتصادي، والمتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة وتراكم رأس المال، مع إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان.

ب- تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم والسن، وتتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الدخل، وفي تغيير الأذواق مع إدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.

رابعاً: قياس التنمية:

نظراً لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة (ONU) في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (U N D P)، بإصدار مقياس للتنمية والمتمثل في دليل التنمية البشرية (H D I) والذي ظهر سنة 1990؛ يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، والعامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل؛ بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل آخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس "G D I"؛ أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في دليل الفقر التنموي "H P I" والذي أضيف سنة 1997؛ حيث عند التطرق إلى التنمية فبطبيعة الحال نتكلم على الفقر؛ غير أن هذه الأخيرة لا تقتصر فقط على الدول النامية وإنما توجد أيضاً في الدول المتقدمة؛ وبالتالي من أجل قياسه يجب التفرقة بين الفقر المطلق والفقر النسبي، حيث يتمثل الأول في عدم تلبية الحاجيات الأساسية عند تعريف مجموعة من السلع والخدمات ممثلة لحد محدد للعيش، وبالتالي يعتبر فقير كل من لا يصل إلى هذا الحد في استهلاكه، أما الفقر النسبي يتمثل في وجود فرق بين ما نملكه وما يملكه الآخرون رغم حيازتنا على أكثر من الحد المحدد للعيش.

¹ جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدي، مرجع سابق. ص: 41.

جدول (01-01): يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
• يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكل للمجتمع. • يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. • لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. • لا يهتم مصدر زيادة الدخل القومي.	• عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنية الهيكلية للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. • تهتم بتنوع السلع والخدمات نفسها. • تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. • تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وتنوعه.

المصدر: مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي www.startimes.com

المطلب الثاني: العوامل المساعدة على التنمية الاقتصادية وخصائصها

أولاً: العوامل المساعدة على التنمية الاقتصادية:

وتقسيم هذه العوامل إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية:

✓ العوامل الذاتية: وتتلخص فيما يلي:¹

- إمكانية تغيير أنماط الحياة السائدة بالإيمان بإمكانية الإصلاح والتغيير.
- الطوعية والعون الذاتي: توافر الهيئات الطوعية القادرة على تحقيق التقدم بكل حرية.
- التحفيز والاستشارة: أي تحفيز الأفراد واستشارة جهودهم للمشاركة في عملية التنمية.
- الخدمة والتضحية بالذات: أي قيام الأفراد والقائمين على التنمية بأدوارهم وواجبهم.

✓ العوامل الموضوعية:

- أن تعبر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع استجابة لحاجات الأفراد.
- أن تكون عملية التنمية متوازنة على كافة المجالات الوظيفية.
- أن تهدف برامج التنمية إلى زيادة فعالية مشاركة الأفراد في شؤون مجتمعهم المحلي.

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق. ص: 131.

- اكتشاف وتدريب القيادات المهنية المحلية وأن يكون لها دور فاعل في التنمية.
- ضرورة التركيز على مساهمة الشباب والنساء في برامج التنمية.
- تبني تنمية متوازنة على المستوى الوطني.

ثانيا: خصائص التنمية الاقتصادية

وهناك نظرتان لمفهوم التنمية: النظرة الأولى: تعتمد على التنمية هي (عملية) على اعتبارات أن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق وبالتالي في الوظائف المرتبطة بها وكذلك لاعتبارها مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة والتي تؤدي إلى تحقيق غايات محددة وهي تسير في اتجاه واحد. أما النظرة الثانية: فتتطرق إلى التنمية بوصفها "أداة" وهذا يرجع إلى اعتبار أن التنمية أو بالأحرى خطة التنمية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع من وراء عملية التنمية. وعليه يمكن استنتاج أهم خصائص التنمية وهي كالآتي:

- التنمية هي عملية وليست حالة، ولذا فهي مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع.
- التنمية عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع.
- التنمية عملية واعية إذن هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف.
- التنمية عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية تعني الغابات المجتمعة وتلزم بتحقيقها.
- التنمية تخلق تحولات هيكلية وهذا ما يميز عملية التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي.
- التنمية تخلق تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ولا تعتمد عن الخارج أي متركزات البناء تكون محلية.
- تحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة.
- زيادة في متوسط إنتاجية الفرد أي بتعبير اقتصادي آخر هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد.
- تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو الوسيلة لبلوغ غاياته.
- التنمية هي نتاج إرادة شعبية يهدف منها رفاهية الشعب ورفع مستواه الاقتصادي.
- التنمية تخلق نظام للحوافز قائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة.¹

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق. ص: 131.

المطلب الثالث: مستويات التنمية الاقتصادية ومجالاتها

أولاً: مستويات التنمية الاقتصادية:

إن اختلاف الموارد الطبيعية للدول واختلاف توزيعها على المناطق الإقليمية يؤدي إلى اختلاف درجات وطبيعة التنمية واختلاف مستوياتها ومجالاتها كما يلي:

بالنسبة لمجالات التنمية نميز بين: التنمية الوطنية والتي تعتبر عملية يتم فيها تشغيل جميع القطاعات واستغلال كل الموارد والإمكانات المتاحة للدولة، وهي عملية تقتضي وجود تخصص وتناسق بين الوحدات الإنتاجية ووجود شبكة إنتاجية واسعة تشمل كل القطاعات والأقاليم علي مستوى الدولة.¹

أما التنمية المحلية: فتعرف بأنها مجموعة من العمليات تتوحد فيها جهود الأهالي مع السلطات الرسمية للدولة بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات المحلية وتمكينها من المساهمة بدرجة قصوى في عمليات التنمية الشاملة علي كل المستويات.²

ثانياً: مجالات التنمية المختلفة:

تتميز التنمية بالعديد من المجالات كما يلي:

1. التنمية الاقتصادية: وتهتم في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ونموه.
2. التنمية الاجتماعية: وتهتم بإحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إشارة وعي الناس بالبيئة المحلية من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع.
3. التنمية السياسية: وهي تساهم في تكوين رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسي، أي المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال مجموعة من الوسائل: الأحزاب، الجمعيات، النقابات، وهي مستوى متطور من الفكر، يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع.

¹ جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدي، مرجع سابق. ص: 55.

² مدحت القريشي، مرجع سابق. ص: 134.

4. التنمية الإدارية: وتتم بتطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم والتأثير على البيئة التي يعملون فيها عن طريق دراسة الهياكل التنظيمية وتحديث القوانين واللوائح المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات أفراد التنظيم، وتحسين البيئة للعمل الإداري.

المطلب الرابع: نظريات التنمية الاقتصادية ونماذج تخطيطها

أولاً: نظريات التنمية الاقتصادية

ويمكن استعراض أهم اتجاهاتها فيما يلي¹:

- القاسم المشترك بين مختلف النظريات هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي (Capital Accumulation). فضلاً عن العوامل التي تدعمه أو تعوقه.
- بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك بينوا كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن ان تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية.
- أضاف النيو كلاسيك تحليل عملية الادخار والاستثمار والآثار الموائية للتقدم التكنولوجي.
- أما كارل ماركس فأكد أن علاقات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي " Capitaliste System " تتعارض مع التقدم التكنولوجي فيه، ومن ثم حدوث كساد دوري في الاقتصاد ثم لركود حتمي، كما أشار على التكاليف الباهضة والمتكررة لعملية النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي والتي تتمثل في صورة التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي يحل بالمجتمع.
- قدمت بعض التعديلات الأساسية على التغيرات السابقة وخصوصاً كيفية تحقق التراكم الرأسمالي المتحقق عن التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه التعديلات في:
 - نظرية شومبيتر بإضافته الهامة في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم.
 - كيتز بدمج نظرية أفضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية الاقتصادية غير أنه لم يكن إلا جزئياً، وبقي للكيتزين تكملة مسألة تزاوج نتائج التراكم الرأسمالي في مجال خلق الطلب وخلق العرض.
 - نشأ اهتمام كبير منذ الحرب العالمية الثانية حول التنمية الاقتصادية، وقد كانت هناك محاولة من بعض المحللين تطبيق نظريات التنمية الاقتصادية على الدول النامية، كما برزت بعض الإضافات الجديدة والهامة

¹ محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص 64، 65.

التي سارت في اتجاهين ركز الاتجاه الأول بتحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدما.

بينما ركز الاتجاه الثاني على دراسة العوامل الأساسية التي تنتج على النمو والعمليات المتداخلة المتشابهة والتي يأخذ كل من التراكم الرأسمالي والنمو مكانه، كما أعطى اهتمام للعلاقة الهامة بين الزراعة والصناعة أثناء عملية التنمية، وخصوصا مدى إمكانية استخدام العمل الزراعي الفائض كأداة لتمويل التنمية الصناعية.¹

ثانيا: نماذج تخطيط التنمية الاقتصادية:

النموذج يهدف إلى معرفة التناسب للمتغيرات ومعاملات الارتباط في الآلية الاقتصادية وتأثير اختلاف التناسب في عوامل الإنتاج سلبيا وإيجابيا على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

— أولا: نموذج فيلدمان - مها لانوبيس (Fedman – Mahalanobis): وهدفه زيادة الدخل والاستهلاك والعمالة عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع وسائل الإنتاج.

— ثانيا: نموذج هارود - دومار (Domar – Harodd): ويحدد النمو على أساس المقدرة على الادخار وليس على أساس توزيع الاستثمارات بين القطاعات وأهمية هذا التوزيع على زيادة الدخل المستثمر، كما يؤكدان على أنه لا يمكن الاستمرار في الادخار إلا في اقتصاد قادر على إنتاج السلع الإنتاجية، كما في النموذج الأول.

مراحل رستو للنمو الاقتصادي: تقوم فكرة النمو الاقتصادي على أساس أن الاقتصاد القومي ينتقل من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي وتتلخص هذه المراحل فيما يلي:²

— مرحلة المجتمع التقليدي

- مرحلة التهيؤ للانطلاق

- مرحلة الانطلاق

- مرحلة النضج

- مرحلة الاستهلاك الكبير

¹ محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، المرجع السابق، ص 66 - 69.

² جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2000، ص 64، 65.

المطلب الخامس: أنماط التنمية واستراتيجياتها:

وإن كان هناك عدم اتفاق على الأسلوب الأمثل للتنمية، إلا أنه هناك نوعين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهما: إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن نلخصهما فيما يلي:¹

أولاً- إستراتيجية أو نمط النمو المتوازن: ويرجع عرضها إلى الاقتصادي المعروف " نيركسه " والذي يرى ضرورة توجيه دفعة قوية إلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقياً وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر، وحسب " نيركسه " فإن كسر الدائرة المفرغة للفقر يمكن تفسيرها من جانب العرض والطلب، وبالتالي لا بد من إنشاء العديد من الصناعات الاستهلاكية المترامنة حيث تؤدي إلى توسيع نطاق السوق وخلق العديد من الصناعات المتكاملة، كما يرى نيركسه: ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة >> حتى ولو كانت مشكلة تمويل هذه الصناعات وأيضاً قطاعي الزراعة والصناعة تمثل عقبة أمام نجاح هذه الإستراتيجية <<.

ثانياً- إستراتيجية النمو غير المتوازن: وترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي " هيرشمان " حيث هاجم الإستراتيجية الأولى والتي كانت تركز على إنشاء مجموعة عريضة من الصناعات الاستهلاكية في آن واحد، نتيجة لقصور الموارد المالية في الدول النامية، ويرى " هيرشمان " بدلاً من ذلك أنه يجب التركيز على عدد من الصناعات الرائدة التي لها القدرة على حث الاستثمار في الصناعات الأخرى، بمعنى إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد القومي عن طريق توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل. كما يرى هيرشمان أن عمليات اختيار هذه الصناعات يتوقف على مدى قدرتها على الحث على الاستثمار في المشروعات والصناعات الأخرى أي ما يعرف بالتكامل للأمام أو التكامل للخلف فالتكامل للخلف يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع آخر سابق عليه والتكامل للأمام يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع لاحق عليه.

وفيما يلي الخطوط العريضة التي يجب أن تتضمنه إستراتيجية التنمية الشاملة:²

مبادئ العمل الحكومي لا بد أن تضم:

¹ محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004، ص 340-342.

² جمال الدين لعويصات، مرجع سابق، ص 77.

- تحديد المشروع الاجتماعي.
- المشروعات الإنتاجية الحكومية في المجالات التي هي خارجة عن النشاط الاقتصادي الخاص (المشروعات الاقتصادية الاجتماعية الضخمة...).
- التوجيه الحكومي والتخطيط لتشجيع التكامل والاندماج الاقتصادي بين القطاع العام والخاص.
- تشجيع ومعاونة المستثمرين في الميادين العمة للتعليم، الصحة، الإسكان.
- سياسة زراعية في المدى القصير، المتوسط والطويل تحدد الأهداف الإنتاجية.
- سياسة مالية نقدية وتجارية عامة ملائمة.¹

¹ جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص 78.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بالتمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

1. دراسات سابقة متعلقة بالتمويل المصرفي

✓ الدراسة الأولى: دراسة جمعون نوال بعنوان دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية رسالة مقدمة

ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: نقود ومالية لسنة 2005.¹

هدفت هذه الدراسة الى معرفة عملية تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر تتم عن طريق النظام المصرفي الذي يعد بأجهزته المختلفة القلب النابض للاقتصاد الوطني، من خلال ما يباشره من تجميع المدخرات والاستثمار في كل المجالات، ثم القيام بأعمال الوساطة المالية التي تعتبر كهمزة وصل بين أصحاب الفوائض لتوظيف فوائضهم وأصحاب العجز المالي لتلبية حاجياتهم إلى التمويل. والمهمة الرئيسية لهذه الوساطة هي تدبير التمويل اللازم، يضاف إلى ذلك الدور الذي يلعبه في رسم وتنفيذ مختلف السياسات المالية والاقتصادية وفي إتمام الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية وكذا في مجالات التنمية. حيث اسفرت نتائج الدراسة الى:

- التنمية الاقتصادية ليست عملية سهلة، فهي تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها والتي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم عنصر تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- إن النظام المصرفي وعلى الرغم من صدور الكثير من القوانين التي فسحت المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وأعدت النظر في ترتيب العلاقة بين المصرف المركزي والخزينة العمومية واستعاد من خلالها المصرف المركزي صلاحياته النقدية، إلا أنها لم تطل الجوانب التقنية والبشرية التي تسمح للمصرف أن يتحرر ليلعب دوره كوسيط مالي نقدي يجلب الادخار لتوظيفه في مجالات الاستثمار مساهما بذلك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

¹ جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: نقود ومالية لسنة 2005.

✓ **الدراسة الثانية:** بن حارث حياة بعنوان صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (وكالة مستغانم) لسنة 2019.¹

هدفت هذه الدراسة الى معرفة وتوفير التمويل من أهم المسائل التي يجب الاهتمام قبل القيام بأي مشروع استثماري ويرتبط بنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير مصادر التمويل الملائمة والجدوى الاقتصادية والتقنية للمشروع بالإضافة إلى التسيير المحكم لمختلف العناصر الداخلية والخارجية المتعلقة بأنشطتها. وتختلف مصادر التمويل وتتعدد من مؤسسة إلى أخرى وذلك حسب الحاجة والقدرة على توفيرها، فبعض المؤسسات تعتمد على توفير التمويل الذاتي والاقتراض من العائلات والأصدقاء والبعض الآخر يعتمد على التمويل الخارجي، وتعتبر البنوك التجارية أهم مورد وعارض لها في ظل نقص الأموال وطرح إشكالية التمويل الذي يعاني منه هذا القطاع الحساس. وأصبحت الدولة في الآونة الأخيرة تم بالتمويل المصرفي حيث أدخلت عليه مجموعة من الإصلاحات تخدم مصلحة المؤسسات والبنوك معا بالإضافة إلى إنشاء صناديق تدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كصندوق ضمان القروض، صندوق ضمان قروض الاستثمارات وصندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ **الدراسة الثالثة:** صالح سامي بعنوان التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة مساهمة

القرض الشعبي الجزائري -وكالة البويرة- مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم

الاقتصادية تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك لسنة 2015.²

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دورها وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم أهم صيغ التمويل الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعراقل التي تحول دون تطبيقها في الاقتصاد الوطن و اقتراح مجموعة من الحلول لمشاكل التمويل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطن، حيث اسفرت نتائج الدراسة الى: استخدام البنك

¹ بن حارث حياة، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (وكالة مستغانم) لسنة 2019

² صالح سامي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة مساهمة القرض الشعبي الجزائري -وكالة البويرة- مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك لسنة 2015

لأساليب تمويل تقليدية وافتقارها لآليات التمويل المستحدثة في الدول المتقدمة، تعرف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجموعة من العراقيل تحول دون تنمية.

✓ **الدراسة الرابعة:** عبد الرحمان عبد الله كبسور وأسامة حسين محمد يوسف كبر بعنوان تناول البحث التمويل المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1990-2014م.¹

واستخدم المنهج القياسي تحديد طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين SLS وتوصل البحث إلى نتائج وهي أن التمويل الموجه للقطاعات الاقتصادية الرئيسية المختلفة قد أدى إلى زيادة كبيرة في حجم النواتج للقطاعات الاقتصادية متمثلة في القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، قطاع الخدمات الأخرى. مع ملاحظة أن التمويل الموجه للتجارة الخارجية قد ساهم بقوة في التقليل من حدة العجز في الميزان التجاري في السودان خلال فترة الدراسة.

2. دراسات سابقة متعلقة بالتنمية الاقتصادي

✓ **الدراسة الأولى:** حسن عالي بعنوان استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية، جامعة وهران، 2017.²

قد برز مفهوم التنمية Development خدم للدلالة على عملية إحداث بداية في علم الاقتصاد حيث است مجموعة من التغيرات الجذرية في المجتمع؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على تطوره الذاتي و المستمر بمعدل يضمن التحسن في زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية. ثم تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية

¹ عبد الرحمان عبد هلا كبسور وأسامة حسين محمد يوسف كبر، التمويل المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان في الفترة من 1990-2014م، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، العدد 8.

² حسن عالي، استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية، جامعة وهران، 2017.

الأخرى مثل التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة والتنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع جميعها.

✓ **الدراسة الثانية:** العباسي محمد بعنوان برامج التنمية الاقتصادية واثارها على الجنوب الكبير -دراسة

ولاية اليزي- 2001- 2019 أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم تخصص :

اقتصاد التنمية - لسنة 2020.¹

تعد تنمية مناطق الجنوب بصفة عامة و ولاية إيزي بصفة خاصة من استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، لأن الهدف الأساسي هو عملية تنمية شاملة من خلال تحسين المستوى المعيشي للفرد، وتوفير شروط حياة أفضل، وذلك لا يكون إلا بتنمية مجموعة من القطاعات بما فيها قطاع الصحة وقطاع السكان والخدمات وغيرها من القطاعات، من خلال وضع الآليات الفعالة والاستراتيجيات الناجحة، كما يجب أن تكون مبنية على معطيات واقعية وذات أهداف دقيقة وواضحة، وهذا بتجسيدها في برامج تنمية ذات أبعاد اقتصادية أولا ثم اجتماعية، تركز على ضرورة استغلال كافة الموارد المحلية المتاحة وتوظيفها من أجل إحداث التنمية وتطويرها على المستوى المحلي ولتجسيد هذه الأبعاد وبلوغ الأهداف المرجوة من خلال هذه الاستراتيجيات، فانه يلزم على الحكومة الإعداد والتنفيذ الفعال للبرامج الخاصة بدعم التنمية المحلية المستدامة، التي تعد كإطار أساسي لإحداث تنمية محلية شاملة ومستدامة تعتمد على الموارد المحلية المتاحة بشقيها المادي والبشري لتكون بذلك بديلا دائما ومتجددا.

✓ **الدراسة الثالثة:** منصوري الزين بعنوان آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية

الاقتصادية-حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه غير منشورة من جامعة الجزائر، لسنة 2006.²

هدفت الدراسة الى البحث عن الأسباب التي حالت دون تحقيق السياسة الاستثمارية التي رسمتها الجزائر، كما تطرقت لأهم السبل والإجراءات التي يمكن من خلال انتهاجها الاسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة نذكر الاستثمارات في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

¹ العباسي محمد، برامج التنمية الاقتصادية واثارها على الجنوب الكبير -دراسة ولاية اليزي- 2001- 2019 أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم تخصص : اقتصاد التنمية، 2020.

² منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه غير منشورة من جامعة الجزائر، 2006

لم تلعب دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات؛ من نتائج سياسة الاستثمارات في الجزائر تركز المشاريع في المناطق الشمالية عموماً، وفي ولايات الوسط الشمالية خصوصاً، وإهمال الاستثمار في بعض الولايات والمناطق المحرومة وبعض ولايات الجنوب، مما يدل على عدم توفر مناخ استثماري ملائم في هذه المناطق والولايات، وهذا يشير إلى عدم خلق التوازن الجهوي بين المناطق في الوطن؛

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الاجنبية

1. دراسات سابقة متعلقة بالتمويل المصرفي

✓ الدراسة الأولى: Paola Bongini بعنوان دور التنمية المالية في النمو الاقتصادي لبلدان شرق وجنوب شرق أوروبا CESEE في الفترة ما بعد الشيوعية 1995-2014 لسنة 2017.¹

حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور التنمية المالية في النمو الاقتصادي لبلدان شرق وجنوب شرق أوروبا CESEE في الفترة ما بعد الشيوعية 1995-2014 وهو ما يتزامن مع فتح الأسواق المالية للمستثمرين الأجانب والأزمة المالية العالمية. وتوصلت الدراسة إلى أن الائتمان المصرفي يعزز النمو الاقتصادي وأن البنوك المملوكة للأجانب هي بال شك إضافة إيجابية إلى الأسواق المالية المحلية ولها القدرة على تعزيز النمو الاقتصادي.

✓ الدراسة الثانية: Nola armand jelbert²

هدفت الدراسة إلى إظهار دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي في منطقة CEMAC المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا خلال الفترة 1980-2014. أوضحت النتائج أن معدل الخدمات المصرفية له تأثير إيجابي على النمو. بحيث يجب أن تضع سلطات الدولة خطة مصرفية تتألف من إيجاد الوسائل التي تتيح للسكان الحصول على حساب مصرفي والوصول بسهولة إلى الخدمات المصرفية مع توجيه هذه

¹ باوال بونجيني وآخرون، التنمية المالية والنمو الاقتصادي دور البنوك الأجنبية المملوكة في بلدان شرق وجنوب شرق أوروبا، مجلة الاستدامة، العدد 9، 3 مارس 2017

² نوال أرماند جيلبرت وآخرون، دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي في منطقة CEMAC، المجلة العلمية الأوروبية، العدد 31، طبعة نوفمبر 2006.

الائتمانيات في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، وبشكل آخر فالخصائص السياسية لمختلف البلدان يمكن أن تعمل بشكل أو بآخر على النمو الاقتصادي لبلدان منطقة CEMAC

✓ الدراسة الثالثة: Ahmed El-Galfy¹

ركزت العديد من الدراسات السابقة على تأثير التمويل على النمو الاقتصادي، ومع ذلك، قليل من هذه الدراسات درست تأثير المصرفية الإسلامية على النمو الاقتصادي، ملء هذه الفجوة تبحث هذه الورقة في الآثار المحتملة للمصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي. الورقة لها نتيجتان رئيسيتان: النتيجة الأولى هي أن الدراسات السابقة تظهر دعمًا مختلطًا وتفترض أن المصرفية الإسلامية هي القناة الرئيسية للنمو الاقتصادي، النتيجة الثانية هي أن الدراسات السابقة حول تأثير المصرفية الإسلامية على النمو هي دراسات من بلد واحد و نتائجها يصعب تعميمها.

2. دراسات سابقة متعلقة بالتنمية الاقتصادية

✓ دراسة الأولى: Mounir BELLOUM بعنوان²

The relationship between Trade, FDI and Economic growth in Tunisia: An application of autoregressive distributed lag model

من جامعة نجران بالمملكة العربية السعودية، وهي عبارة عن مقال منشور الدولية نظم اقتصادية الرقم 38 العدد رقم 2 سنة 2003، حيث بحثت الدراسة عن العلاقة السببية بين كل من النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والعمل ورأس المال المستثمر في تونس للفترة عن 1970-2008، وقد اعتمدت أسلوب نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المبطة الموزعة ARDL للتأكد من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات السابقة الذكر، بالإضافة إلى اعتماد سببية جرانجر لاختبار اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات في الأجل القصير. وأظهرت النتائج وجود لخاصية التكامل مشترك بين المتغيرات المحددة في نموذج يكون فيه الاستثمار الأجنبي المباشر هو المتغير التابع، وبين هذا النموذج أن الانفتاح التجاري والنمو

¹ أحمد الحلفي Galfy-El Ahmed المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي، مجلة البحوث التجارية التطبيقية، العدد 5، 2012.

² BELLOUM Mounir . The relationship between Trade, FDI and Economic growth in Tunisia: An application of autoregressive distributed lag model.2003

الاقتصادي يحددان الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس على المدى الطويل .وتشير النتائج إلى أنه لا توجد سببية جرانجر من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي أو من النمو الاقتصادي باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير، كما أظهرت النتائج وجود سببية جرانجر من الانفتاح التجاري باتجاه النمو الاقتصادي و من النمو الاقتصادي باتجاه الانفتاح التجاري في المدى القصير.

✓ الدراسة الثانية: Benson Sim بعنوان

Developing an Interregional Input–Output Table for Cross-border Economies An Application to Lao Peop¹

هدفت الدراسة لإصدار بنك آسيا للتنمية ADB سنة 2007 ،ولقد بحثت هذه الدراسة في مدى عمق التبادل التجاري بين اقليمي Mukdahan في تايلاند و Savannakhet في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الدورة، هذا من جهة ومن جهة ثانية مدى عمق التبادل التجاري للإقليمين (مجتمعين) مع بقية العالم، بالإضافة إلى حساب مضاعفات القيمة المضافة ومعاملات روابط الجذب الأمامية والخلفية لمختلف القطاعات على مستوى الإقليمين تم في إطار هذه الدراسة بناء جدول معدل للمدخلات والمخرجات بين الأقاليم، وذلك لربط اقتصاد الإقليمين، وقد تم الاعتماد على ما يسمى بنموذج Moses–Chenery. وبعض التقنيات الرياضية ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج نذكر قيمة تجارة الإقليمين مع بقية العالم كانت أعلى بكثير من قيمة التجارة بينهما؛ في كلا الإقليمين وجد أن مضاعفات القيمة المضافة في قطاع الخدمات أعلى مما هي عليه في قطاع الصناعات التحويلية

المطلب الثالث: موضع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

— من حيث عنوان الدراسة: تناولت دراستنا موضوع التمويل المصرفي الشامل ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية من 2012 إلى 2015 في حين أنها تشابهت مع الدراسات السابقة دراسة جمعون نوال (2005) بعنوان دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية.

¹ Benson Sim . Developing an Interregional Input–Output Table for Cross-border Economies An Application to Lao Peop. 2007

في حين انها تعارضت مع دراسة بن حارث حياة (2019) بعنوان صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (وكالة مستغانم). ودراسة صالح سامي (2015) بعنوان التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة مساهمة القرض الشعبي الجزائري - وكالة البويرة-

- **من حيث الهدف:** هدفت دراستنا الحالية لمعرفة التمويل المصرفي الشامل ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في حين ان كل من دراسات السابقة لها هدفها الخاص حيث نجد كل من دراسة جمعون نوال (2005) تهدف الى معرفة عملية تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر تتم عن طريق النظام المصرفي الذي يعد بأجهزته المختلفة القلب النابض للاقتصاد الوطني. نجد دراسة بن حارث حياة (2019) تهدف الى هدف هذه الدراسة الى معرفة وتوفير التمويل من أهم المسائل التي يجب الاهتمام قبل القيام بأي مشروع استثماري ويرتبط بنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير مصادر التمويل الملائمة والجدوى الاقتصادية والتقنية للمشروع بالإضافة إلى التسيير المحكم لمختلف العناصر الداخلية والخارجية المتعلقة بأنشطتها وغيرها.
- **من حيث المنهج:** استخدمنا المنهج التحليلي الوصفي في دراستنا الحالية مقارنة بدراسات السابقة فقد اتفقت دراستنا من حيث المنهج فقد نجد معظم الدراسات السابقة استخدمت المنهج التحليلي والوصفي.
- **من حيث النتائج:** اسفرت نتائج دراستنا إن النظام المصرفي هو العمود الفقري لاقتصاد أي دولة باعتباره يؤمن أهم مورد فضلا على أنه يحول مجرد فكرة بسيطة إلى مشروع استثماري أو انتاجي فهو فرصة لتوظيف الأموال الفائضة حاجة الأفراد ليقدمها لأصحاب العجز المالي والذين يملكون افكار استثمارية على شكل ائتمان بجميع صوره، وهذا ما يجعله أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث وكذلك العصب المحرك له، مما يجعل هذا النظام جد حساس لأي تغيرات لقيامه بالتصرف بأموال الغير وليست ملكه ويرتبط بنجاح النظام المصرفي بنسبة الزيادة الحاصلة في عملية التنمية. ودراسات السابقة اسفرت الى إن النظام المصرفي وعلى الرغم من صدور الكثير من القوانين التي فسحت المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وأعادت النظر في ترتيب العلاقة بين المصرف المركزي والخزينة العمومية واستعاد من خلالها المصرف المركزي صلاحياته النقدية، إلا أنها لم تطل الجوانب التقنية والبشرية التي تسمح للمصرف أن يتحرر ليلعب دوره كوسيط مالي نقدي يجلب الادخار لتوظيفه في مجالات الاستثمار مساهما بذلك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

بعد الخوض في هذا الفصل نجد تبين لنا من أن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية يتم فيها انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى الرقي والازدهار وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات، تقوم الدولة باتخاذها من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي بما يحقق زيادة الإنتاج السلعي وغير السلعي والدخل الحقيقي للفرد لفترة زمنية طويلة. واتضح لنا أيضا أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في تقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية المتواجدة بين الدول المتقدمة والنامية. كما وضحنا أيضا أوجه الاختلاف بينها وبين النمو الاقتصادي.

وتوجد العديد من العقبات التي تحول دون قيامها منها اقتصادية، سياسية واجتماعية كذلك تكنولوجية وتنظيمية. وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية مجموعة من المصادر لتمويلها، من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم مصدر تعتمد عليه البلدان المتخلفة لتمويل تنميتها الاقتصادية في ظل غياب سوق مالية متطورة.



القَصَّةُ الثَّانِيَّةُ

دراسة ميدانية بنك البركة وكالة

الوادي "بالوادي"

تمهيد الفصل الثاني:

بعد الغوص في التنمية الاقتصادية وأهدافها ومصادر تمويلها وصلنا إلى لا أنه يمكن لأي دولة الاستغناء عن دور التمويل المصرفي كمصدر جد هام لتمويل التنمية في العصر الحديث لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم.

وبما أن نظريات التنمية الاقتصادية لها أهمية كبيرة لنجاح المشاريع التنموية فهي من أهم الركائز التي ركز عليها الاقتصاديون حيث تساعد على وضع أسس متينة للقيام بأي مشروع تنموي كما أن النجاح أي مشروع تنموي يتطلب وضع مقاييس مناسبة تسمح بقياس درجة التنمية المتوصل إليها.

وعملية التنمية تتم لا بسهولة وبدون عوائق إذ توجد العديد من العقبات التي تواجهها وتحد من تقدمها ويلعب التمويل المصرفي دورا كبيرا في تمويل التنمية الاقتصادية وهذا من خلال تمويل الإنتاج والاستهلاك والقيام بتسوية المبادلات كما لها أن تأثير كبير على مختلف المؤشرات الاقتصادية إذ تعد العامل الذي يساعد على خلق مناصب شغل وتمويل التجارة الخارجية وكذا تمويل الاستثمارات والادخارات.

يتضمن هذه الفصل المباحث التالية:

- المبحث الأول: تقديم عام حول بنك البركة الجزائري.
- المبحث الثاني: أنواع القروض في بنك البركة.
- المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لمشروع الممولة من طرف بنك البركة وأثره على التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: تقديم عام حول بنك البركة الجزائري

يتوقف نجاح وانجاز الدراسة الميدانية على تحديد طريقة جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث، إضافة إلى تحديد مختلف الأدوات الإحصائية المستخدمة لتحليل هذه البيانات.

وذلك من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، الذي يستخدم في المتابعة الدقيقة للظاهرة بطريقة كمية أو نوعية لفترة زمنية أو عدد من الفترات من أجل التعرف على الظاهرة من حيث المحتوى، والوصول إلى نتائج وتعليمات تساعد في فهم الواقع وتحسينه، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر العدالة التنظيمية على الولاء التنظيمي في المؤسسة بنك البركة بالوادي.

المطلب الأول: عموميات حول بنك البركة

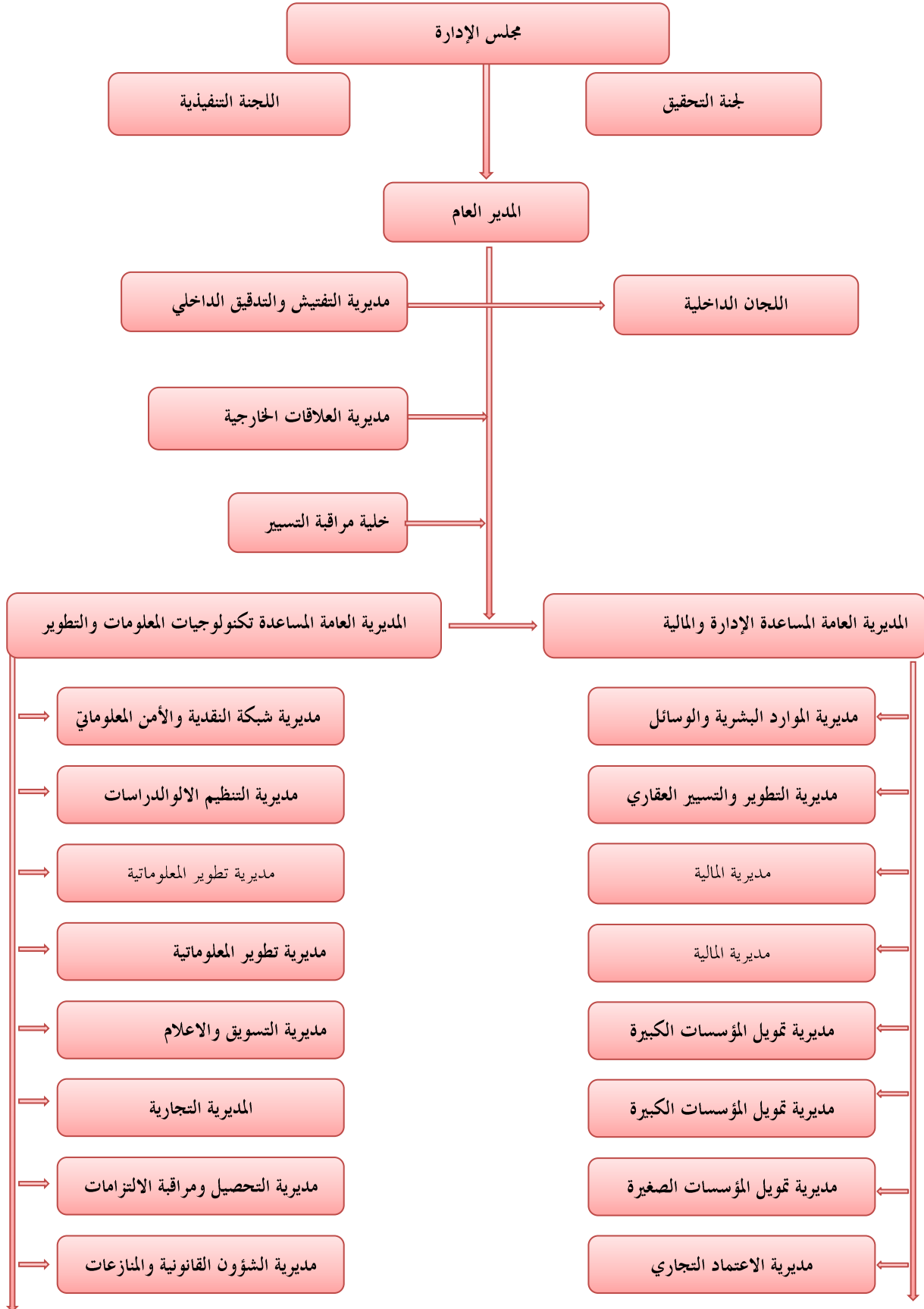
بنك البركة بالوادي التي تأسست 01 مارس 1990 وهو (شركة مساهمة محدودة) وتم افتتاحه رسميا 20 ماي 1991، وبدأ نشاطه فعليا في 01 سبتمبر 1991، وهو أول مؤسسة مصرفية تأسست على ضوء قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 أبريل 1990، وهو أول مؤسسة مصرفية يساهم في رأس مالها خواص وأجانب في نفس الوقت يتمثلون في مجموعة البركة السعودية عبر شركتها القابضة في البحرين أما الشريك الوطني فيتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث يتقاسم هذان المساهمان ملكية البنك مناصفة وحدد رأس مال البنك آنذاك ب 5.000.000.00 (خمسمائة مليون دينار جزائري).

وهو بذلك أول مؤسسة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر إذ يهدف البنك إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال تمويل واستثمار المنظمة على أساس غير ربوي.

ونتيجة لتعديل القانون الأساسي لبنك البركة الجزائري في 18 فيفري 2006 إلى 2.5 مليار دينار جزائري بنسبة 44% لبنك الفلاحة والتنمية الريفية و 56% لمجموعة البركة المصرفية:

1- الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري: أن تشكيلة الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري تأخذ الشكل العام الذي تأخذه أي مؤسسة ذات أسهم وهو يتكون من مجلس إدارة ومديريات فرعية أخرى بالإضافة إلى هيئة للرقابة الشرعية تحدد من طرف مجلس الإدارة والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل (1-2): الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري



المصدر: وثائق مقدمة من بنك البركة الجزائري (وكالة الوادي)

2- أهداف بنك البركة الجزائري:

وتتلخص فيما يلي:

- تحقيق الربحية من خلال استقطاب الأموال وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة.
- تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتشجيع التوفير العائلي.
- التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لا سيما القطاعات البعيدة عن أماكن الاستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية.
- التوسع عبر التراب الوطني والمساهمة في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.
- المحافظة على السمعة الحسنة وتحسين الخدمات المقدمة من طرف البنك.
- القيام بكافة الأعمال التجارية والاستثمارية المشروعة مع دعم المستثمرين والحرفيين.
- إنشاء وتطوير النماذج المصرفية والمالية المتفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- تطوير أشكال التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في كافة المجالات وخاصة مجالات تبادل المعلومات وتطوير أفاق الاستثمار.
- تطوير سوق رأس المال الإسلامي والمساهمة في النوعية وفق المبادئ الإسلامية.
- من أجل تحقيق هذه الأهداف تم وضع مجموعة من الخطط والاستراتيجيات التي تساعد على تجنب الوقوع في الخاطر وهي كالآتي:
- تدقيق وتطوير نظام تسيير البنوك
- التحكم في التكاليف ووضع أدوات تحليل المردودية ومتابعة النتائج.
- تغطية السوق المحلية وتوسيع مجال الاستثمارات وتنويع تشكيلة المنتجات.
- تدعيم الأموال الخاصة بالبنك.

مهام بنك البركة الجزائري:

يقوم البنك بمهام التالية:

أ- في مجال الخدمات المصرفية:

- قبول الودائع النقدية، فتح الحسابات الجارية، حسابات الايداع المختلفة، دفع قيمة الشيكات ومقاصاتها،
- تحصيل الأوراق التجارية، تحويل الأموال في الداخل والخارج، فتح الاعتمادات المستندية وتبليغها.
- تعامل العملات الاجنبية بيع وشراء على أساس السعر الحاضر دون الآجل.
- ادارة الممتلكات وغير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على اساس الوكالة
- القيام بالدراسات الخاصة بحساب المتعاملين مع البنك وتقديم المعلومات والاستشارات المختلفة.

ب- في مجال الخدمات الاجتماعية:

تقديم القرض الحسن لغايات الانتاجية والاستهلاكية في جميع المجالات حيث تمكن الحاصل على القرض لتحسين دخله ومعيشته انشاء وادارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتمدة.

ج- في مجال تمويل والاستثمار

- يقوم البنك بتقديم التمويل اللازم كليا أو جزئيا في مختلف الاحوال والعمليات القابلة للتصفية الذاتية ويشمل ذلك أشكال التمويل بالمضاربة، المشاركة المتناقصة بيع المراجعة لأمر بالشراء.
- الاثمان التجاري ولاصطناع
- توظيف الأموال التي ترغب اصحابها في استثمارها مع المواد المتاحة لدى البنك وذلك وفق نظام المضاربة المشتركة.

د- تصرفات وأعمال أخرى

- إبرام العقود والاتفاقيات مع الأفراد والشركات والمؤسسات المحلية والاجنبية.
- تأسيس الشركات في مختلف المجالات لا سيما مكمله للأوجه نشاط البنك.
- تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستأجرها.
- انشاء صناديق للتأمين الذاتي والتأمين التعاوني لصالح البنك والمتعاملين معه في مختلف المجالات.
- تلقي الزكاة قبول الهبات والتبرعات واشراف على انفاقها في المجالات والغايات المخصصة لها
- الدخول في الاتحادات المهنية المحلية والاقليمية والدولية

3- مبادئ التمويل في بنك البركة:

أن بنك البركة الجزائري مؤسسة من المؤسسات المالية والإسلامية، تتوقف تمويلاتها على مجموعة من المبادئ المتعارف عليها والإعمال المصرفية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى كونه مؤسسة مصرفية تجارية تقوم بأعمال التمويل والاستثمار وهاته المبادئ منها ما هو شرعي ومنها ما هو عملي وهي كالآتي:

- يجب ان تكون جميع التمويلات الممنوحة من قبل البنك مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- يجب أن تطابق تدخلات البنك الاعراف المصرفية الرامية إلى توظيف واستغلال الموارد الممنوحة له من قبل الزبائن والحیطة من المخاطر المتعلقة بها الموارد.
- موافقة التوميلات المقدمة للشروط المحددة من طرف السلطات النقدية الواردة أساسا ضمن القاعد الاحترازية
- الزامية دراسة المخاطر لكل الطلبات المقدمة من العملاء حتى لو كانت مغطاة جزئيا أو كليا بضمانات مالية
- الاعتماد على المهنية بشكل كبير في اتخاذ القرارات التمويلية.

المطلب الثاني: بنك البركة الجزائري وكالة الوادي**أولا: تقديم وكالة الوادي:****1- التعريف بالوكالة**

وكالة بنك البركة الجزائري الوادي رقم 304 المتواجد مقرها بجي 400 سكن الوادي والتي فتحت 2011/05/15م وتضم طاقم يتشكل من عمال وإطارات تتميز بالكفاءة والتدريب، وتمثل الوكالة مركز الخدمات القاعدية للبنك وهي الخلية الفعالة لاحتواها على هياكل الاستقبال والمعالجة.

2- دور الوكالة في عمل البنك:

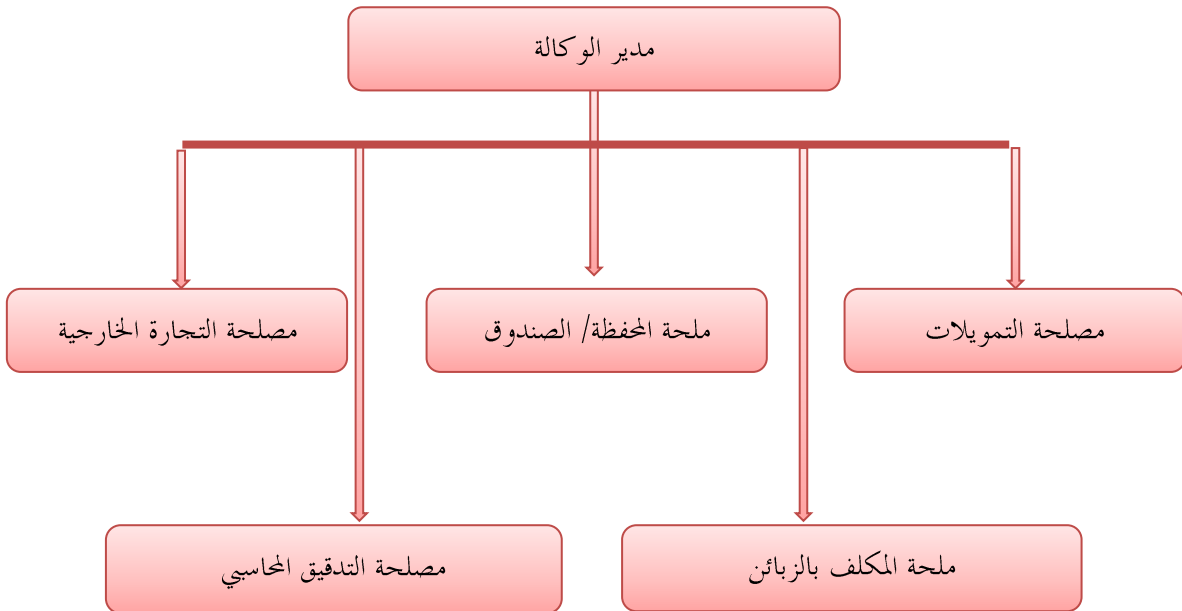
- تشكل الوكالة الهيكل القاعدي للاستغلال في عمليات بنوك الإبداع والائتمان وتعتبر مركز للتكاليف والاجراءات كما أنها تمثل في حد ذاتها محل تجاري وهي مجبرة على تطويره.

- يمكن اعتبار الوكالة محرك رئيسي في نشاط البنك حيث يجب ان تضمن كل الخدمات المطلوبة في العملاء وهذا لجنبهم وكسب احترامهم.
- صورة البنك كما تعتمد على مردودية الوكالة بصفة خاصة.
- للوكالة دور خاص في الاعلام وتقديم النصائح وذلك بهدف التطوير وكذا القضاء على التعقيدات الاقتصادية والراجعة للخبرة المحدودة للأعوان الاقتصاديين في التحكم في مشكل التمويل.
- دراسة وتحليل ملفات التمويل والتكفل بعمليات تحصيل القيم المقدمة من طرف العملاء وتطبيق أوامر التسديد.
- تحقيق مخطط جمع الموارد طبقا للتوجيهات والتنبؤات محددة من طرف المديرية العامة.

3- الهياكل التنظيمي للوكالة:

سنستعرض فيما يلي الهيكل التنظيمي الخاص بالوكالة المستقلة الوادي مكان التربص/ ومختلف المصالح المكونة لها.

الشكل (2-2): الهيكل التنظيمي لبنك البركة



المصدر: من اعداد طلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

يشكل الفرع الخدمات القاعدية للبنك وبفضل هياكل الاستقبال والمعالجة يتعين عليها تلبية حاجيات العملاء ايضا ويتعين عليها بكونها خلية فعالة للقيام بالبحث الدوري للعمليات المكتسبة التي تجعلها في إطار التنظيم الساري المفعول ومن اجل تحقيق الاهداف المسطرة للفرع تمت هيكلته كما يلي:

- **المدير:** خاضع مباشرة تحت سلطة مدير الشبكة ويعتبر المسؤول الأول عن التسيير والنتائج التجارية ليهكلته هو ممثل بنك البركة الجزائري على المستوى المحلي مكلف أساسا بالتنسيق المتبعة المراقبة لنشاطات الفرع.
- **مصلحة التمويلات:** وهي المصلحة التي قمنا بإنجاز تربصنا فيها حيث تتكفل بالنشاطات المتعلقة بدراسة وتحليل الملفات التمويل حيث تقدم الآراء حول ملفات المعالجة وترسلها الى المديرية المركزية للإقرار فيها كما تتكفل بترخيصات التمويل وتقوم بمتابعة ومراقبة الالتزامات الخاصة بالملفات المقبولة للحصول الضمانات المحددة في التراخيص واعداد منع عقود التزام وبالإضافة الى متابعة استعمال التمويلات ومتابعة جداول التسديد كما تتكفل بالشؤون القانونية الخاصة بتسيير عملية التمويل.
- **مصلحة الصندوق /الخفظة:** تقوم مصلحة الصندوق بجميع الاعمال المتعلقة بالصندوق فتقوم بتسيير حسابات الزبائن والمستخدمين القيام بالتسديد التحويلات والوضع تحت التصرف كما تصدر الشيكات المصرفية وتمنح دفاتر توفير وتسيير العمليات الخاصة بالأوراق المالية التجارية كسندات الصندوق السفحتات الاكتاب والرهن العقاري...الخ
- **مصلحة التجارة الخارجية:** وهي تقوم بجميع العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية وعمليات الاستيراد والتصدير كتوطين عمليات التجارية ومعالجة التسليمات المستندية كما تقوم بتصريح الملفات لبنك الجزائر.
- **مصلحة التدقيق والمحاسبة:** وهي تقوم بجميع عمليات تدقيق ومراجعة حسابات القوائم المالية وذلك استنادا الى الوثائق اللازمة لإثبات وصحة ودقة معلومات القوائم المالية

المبحث الثاني: أنواع القروض في بنك البركة.

يقوم بنك البركة كغيره من البنوك التجارية بمجموعة من القروض وتتم وفق إجراءات معينة وتحكم هذه القروض أجال محددة.

المطلب الأول: القروض قصيرة الأجل.

وهي قروض تستحق السداد خلال فترة لا تتجاوز 12 شهرا، وتشمل هذه القروض:

✓ تسهيلات الصندوق.

✓ الخصم التجاري.

✓ الكفالة.

- دفع مسبق ومضمون بهدف الاستغلال:

هو قرض قصير الأجل يتجدد كل عام، موجه نحو دفع مسبق مضمون بهدف الاستغلال المؤسسات مقابل ضمانات على الشكل التالي:

✓ أملاك عقارية.

✓ سندات مالية من الدرجة الأولى (سندات دولة، أسهم مصرفية، ودائع فورية)

هدفه تلبية حاجيات العملاء في مجال الاستغلال، ويمكن أن يمتد إلى سنة كاملة، كما يمكن للزبائن الحصول على دفع مسبق يسمى على مدى بضعة سنين أقصاها 5 سنوات من أجل الليونة والتيسير وهذه القروض السالفة الذكر تمنح في حدود ضيقة، ويمتنع عن منح القروض على المكشوف.

لكنه يتوسع في أنواع أخرى من القروض، ولهذا سنركز في دراستنا على أنواع القروض التي تشكل النسبة الكبيرة من محفظة قروض البنك.

✓ القروض للنحواس: الهادفة إلى خلق نشاطات تنموية.

✓ القروض للمهن الحرة: (الشباب الحاصل على شهادات في المهن الحرة كالطب والمحاماة).

ما القروض التالية فتمثل القروض التي يتوسع البنك في منحها:

قروض موسمية: تكون صيغة تمويلها كالتالي:

إذا كان المبلغ اللازم لتمويل النشاط لا يتجاوز 100000000 دج يمول بالشكل التالي:

- 10% من مبلغ اللازم يدفعها العميل.
- 90% تقدم له كقرض.

إذا كان المبلغ اللازم لتمويل النشاط بين 100000000 دج و 1000000000 دج يمول بالشكل التالي:

- 20% من مبلغ اللازم يدفعها العميل.
- 80% تقدم له كقرض.

– **قرض الرفيق:** قد تصل مدة استحقاق هذا القرض إلى 12 شهرا، ويكون معدل الفائدة على القرض مدعم من طرف السلطة العمومية، أن أي السلطة العمومية هي من تتكفل بتسديد فوائد هذا القرض، وفي حالة تعثر المقرض يقوم البنك بتمديد فترة القرض إلى 18 شهرا، لكن يسقط حق المقرض من الإعفاء من تسديد الفوائد، بمعنى يصبح ملزما بتسديد فوائد القرض.

ويمكن تصنيف القرضين السابقين ضمن قروض الاستغلال

المطلب الثاني: القروض المتوسطة

وهي القروض التي تستحق السداد خلال 7 سنوات ويشتمل هذا القرض على:

- **قرض التحدي:** هو قرض مدعم من طرف الدولة، وتكون صيغته دعمه كآلاتي 5 سنوات.

الأولى: تتكفل الدولة بتسديد نسبة الفائدة.

- من 6 إلى 7 سنوات: يقوم العميل بتسديد 1% من نسبة الفائدة والباقي تتكفل به الدولة.
- من 8 إلى 9 سنوات: يقوم العميل بتسديد 3% من نسبة الفائدة والباقي تتكفل به الدولة.
- من 10 سنوات إلى نهاية مدة القرض: يتكفل العميل بتسديد كامل الفائدة المحتسبة على القرض والمقدرة ب 25.5%.

لذا عادة ما يجتهد المتحصل على قرض الرفيق بتسديد مبلغ قرضه في أقصر مدة من خلال منحه لدفعات مسبقة.

- قروض تمويل المشاريع السياحية: ويقدر الحد الأدنى لهذا النوع من القروض ب: 1000000 دج، أما الحد الأعلى للقرض فهو يقدر ب 50000000 دج
 - معدل الفائدة الذي يحتسب عليه يقدر ب 25.5%.
 - بناء على معلومات مقدمة من طرف مصلحة القروض.
 - الصيغة التمويلية لهذا القرض:
 - المساهمة الشخصية تكون بنسبة 40%.
 - قيمة القرض تغطي نسبة: 60% من قيمة المشروع.
 - الدعم يكون بنسبة 5.4% من المبلغ لولايات الجنوب (أدرار، بشار، تندوف، بسكرة، الوادي، ورقلة، غرداية، الأغواط، ايليزي، تمنراست) أما باقي ولايات الوطن فتدعم بنسبة 3%.
 - الضمانات التي يطلبها البنك على هذا القرض:
 - رهن عقار.
 - الضمان FGAR
 - الكفالة.
 - القرض التجاري: هذا النوع من القروض أيضا مدعم من طرف الدولة.
 - صيغته التمويلية:
 - المساهمة الشخصية تكون بنسبة: 10%.
 - مساهمة الدولة بنسبة: 30%.
 - مساهمة البنك بنسبة: 60%.
- وتحسب نسبة 10% الممنوحة من طرف المقرض على أنها أقساط مسبقة، و 30% إعانة من الدولة، أما 60% فتفرض عليها فائدة محددة ب: 25.5% وهذه النسبة محددة من طرف بنك الجزائر والضمان هنا هو العتاد المؤجر.

المطلب الثالث: القروض طويلة الأجل

وهي قروض تزيد مدتها عن 7 سنوات قد وتصل إلى 20 سنة، ويتمثل هذا النوع من القروض في القروض الاستثمارية والتي عادة ما تكون مدعمة من طرف الدولة.

وتتمثل هذه القروض في:

- قروض دعم تشغيل الشباب (ANSEJ).
- قروض للتأمين عن البطالة (CNAC).
- القرض المصغر (ANJEM).
- الفرق بين النوعين الأولين يكمن في سن المستفيد حيث في (ANSEJ) فيكون سن المستفيد بين (19 و 35 سنة)
- أما في (CNAC) فيكون السن بين (35 و 55 سنة).
- الصيغة التمويلية لكل نوع من القروض السالفة الذكر:

القرض المصغر: لا يتعدى مبلغ القرض 1000000 دج ويمتد أجله إلى 9 سنوات

السنة الأولى: فترة الاستعمال.

3 سنوات: تأجيل.

5 سنوات: استهلاك.

قرض ANSEJ و CNAC:

قد تبلغ قيمة هذا القرض 10000000 دج كأقصى حد وتكون صيغة تمويلهما كآتي:

- مبلغ المشروع لا يتعدى 5000000 دج:
- 1% مساهمة شخصية.
- ANSEJ / CNAC مساهمة 29%.
- 70% مساهمة البنك.
- ب / مبلغ المشروع بين 5000000 دج و 10000000 دج.

- 2% مساهمة شخصية.
- CNAC / ANSEJ مساهمة 28 %
- 70% مساهمة البنك.

المطلب الرابع: آجال معالجة ملفات القروض.

على البنك أن يعطي الأهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض، مع السهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقديم والسيطرة على الأخطار، لهذا الغرض تتعين دراسة ملفات القروض بعناية خاصة ومعالجتها بالسرعة الملائمة، وعادة ما يكون ترتيب آجال الرد على الطلب بالتوافق مع المستويات المحددة في ميدان قدرة الالتزام.

أولا: آجال دراسة ملفات قروض الاستغلال.

- ✓ أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص الوكالة /الوكالة المركزية: 20يوما.
- ✓ أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص الفرع /الوكالة المركزية بصفتها المسئول الأول عن
- ✓ الوكالات: (20 يوم + 20 يوم = 40يوم).
- ✓ أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص المديرية العامة (20يوم+20يوم+20يوم = 60 يوم).

ثانيا: آجال دراسة ملفات قروض الاستثمار.

- ✓ أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص الوكالة /الوكالة المركزية: 30 يوم.
- ✓ أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص الفرع /الوكالة المركزية بصفتها المسئول الأول عن الوكالات
- ✓ أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص المديرية العامة:(30 يوم+30 يوم+30يوم = 90يوم).

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لمشروع إحدى المؤسسات الممولة من طرف بنك البركة وأثره على التنمية الاقتصادية.

قبل الغوص في الدراسة التطبيقية لأحد المشاريع وتأثيرها على التنمية الاقتصادية سنقوم بدراسة تطور القروض خلال الفترة من 2012 إلى 2015.

المطلب الأول: دراسة مجموعة من القروض المقدمة خلال الفترة من 2012 إلى 2015.

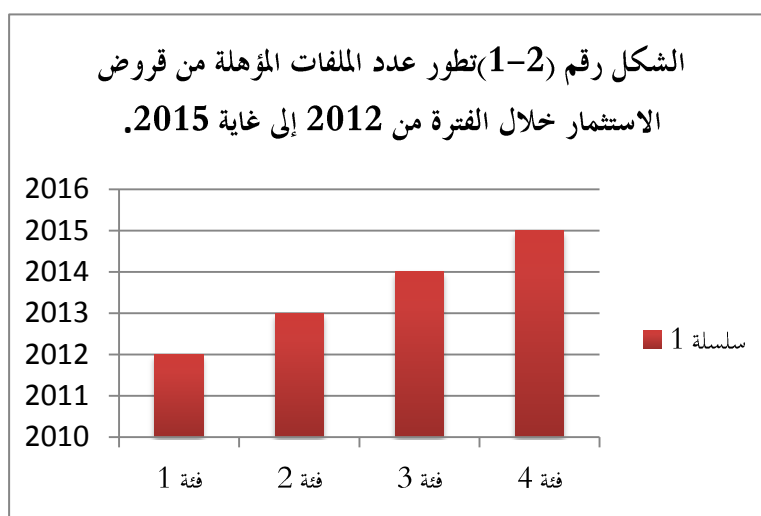
أولاً: قروض الاستثمار:

سنخص بالذكر الملفات المؤهلة وقروض الاستثمار الممنوحة من طرف بنك البركة -وكالة الوادي- خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى السداسي الأول 31-03-2015 يمكن عرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): قروض الاستثمار الممنوحة خلال 2012 إلى 2015

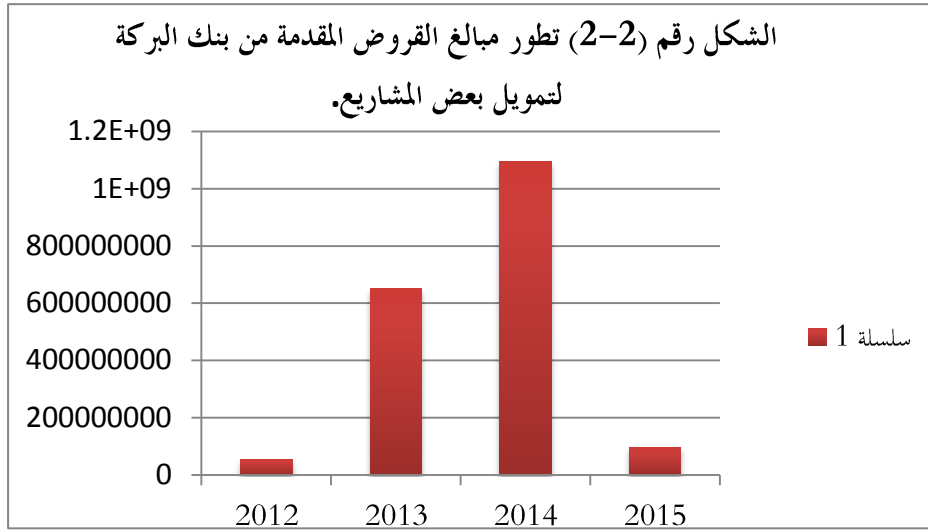
السنوات	2012	2013	2014	2015
عدد المؤهلات	912	2223	1230	985
مبالغ القروض الممنوحة	54365215	651423875	1093293300	96634710

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

ونلاحظ من خلال هذا الشكل هناك ارتفاع في عدد الملفات المؤهلة للاستفادة من قروض الاستثمار، حيث أنه في سنة 2012 بلغت الزيادة ب 912 ملف أما، في سنة 2013 بلغت الزيادة ب 2223 ملف مقارنة بسنة 2013، وهذا يعني أن هناك زيادة كبيرة في عدد الملفات المؤهلة وهذا ما يدل على زيادة نشاط البنك في دعم وتمويل المشاريع وبالتالي دعم تمويل التنمية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

والملاحظ من الشكل أعلاه أن هناك ارتفاعا في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك، خلال سنة 2013، وتواصل الارتفاع بنسبة أكبر سنة 2014 وهذا مقارنة بسنة 2012 ليعاود الانخفاض في 2015 وهذا ما يدل على أن البنك مستمر في زيادة نشاطه وتعاملات البنكية، مما يساهم في تطوير عملية التنمية.

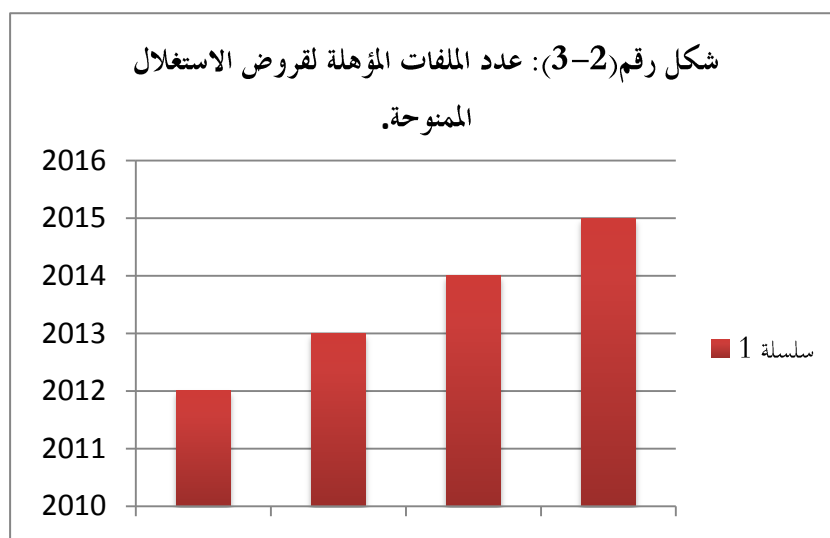
ثانيا: قروض الاستغلال:

وسيتم في هذا الفرع عرض مختلف الأرقام المشيرة لما قدمه البنك من قروض الاستغلال خلال الفترة الممتدة 2015-03-31 إلى 2012 من الجدول (2-2) الملفات المؤهلة وقروض الاستغلال الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة الوادي خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى السادس الأول 31-03-2015.

الجدول رقم (2-4): قروض الاستغلال الممنوحة خلال 2012 الى 2015

السنوات	2012	2013	2014	2015
عدد المؤهلات	195	200	230	27
مبالغ القروض الممنوحة	62565215	751423624	1063293300	71529663

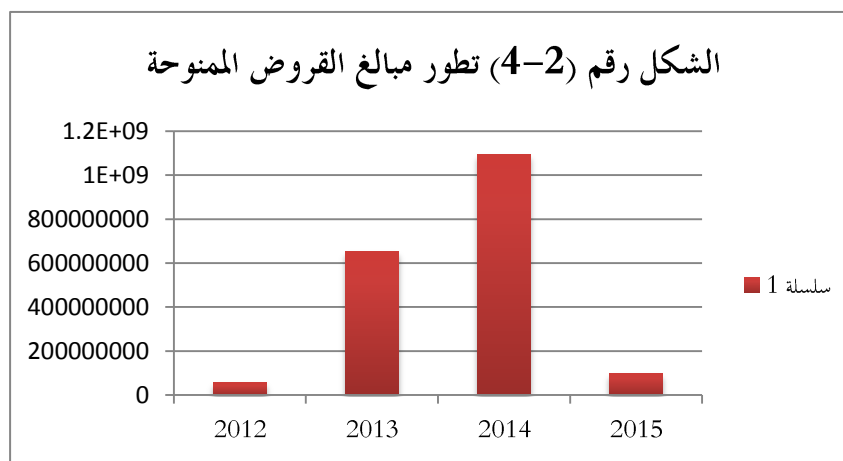
المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك.



المصدر: من إعداد

على الجدول أعلاه.

ونلاحظ من خلال هذا الشكل هناك ارتفاع في عدد الملفات المؤهلة للاستفادة من قروض الاستغلال، حيث أنه في سنة 2012 بلغت الزيادة ب 195 ملف أما، في سنة 2013 بلغت الزيادة ب 200 ملف مقارنة بسنة 2013، وهذا يعني أن هناك زيادة وهذا يعني أن هناك زيادة مستمرة لتراجع عددها في 2015 في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

والملاحظ من الشكل أعلاه أن هناك ارتفاعا محسوسا في مبالغ بالاستغلال المقدمة من طرف بنك البركة- وكالة الوادي - حيث بلغت الزيادة ما يقارب 751423624 مليون دج سنة 2013، لتصل إلى 1063293300 مليون دج سنة 2014 مقارنة بسنة 2012 لتتخفص سنة 2015.

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لمشروع اقتصادي.

من أجل إيضاح أكثر للطريقة أو الكيفية التي يتم بها منح قرض من أجل تمويل مشروع ما أردنا الحصول على ملف قرض مؤسسة من أجل التعرف ميدانيا على مختلف الإجراءات المالية والإدارية المتبعة للحصول على هذا النوع من القرض.

أولا: تقديم الجهة الطالبة للقرض

- المؤسسة: ملبنة طيار لإنتاج البسكويت.
- النشاط: مؤسسة إنتاجية.
- الطبيعة القانونية: مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- مجال النشاط: انتاج البسكويت.
- مقرها: البيضاء ولاية الوادي.
- مدة القرض: 8 سنوات.

قام صاحب المؤسسة بطلب قرض متوسط الأجل بمبلغ 1.115.000 دج ومعدل الفائدة مقدر ب 7.7%.

الغرض من القرض:

طلب صاحب المؤسسة قرض متوسط الأجل من أجل شراء الآلات الصناعية لإنتاج البسكويت.

ثانيا: تقديم المشروع:

يتعلق المشروع بتمويل مؤسسة متوسطة (A) لغرض تطويرها من أجل زيادة إنتاج البسكويت حيث تقدر تكلفة المشروع ب 1.115.000: دج منها 19700 دج يتكفل بها صاحب المشروع 7%، والوكالة التي تموله أي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ تقدم ب: 29 % من تكلفة المشروع، أي 126345 دج، أما البنك يساهم بنسبة 70 % أي يساهم بمبلغ 988655 دج.

ثالثا: الضمانات المقدمة للبنك

- قطعة الأرض بقيمة: 1000.000
- التأمين على المعدات والآلات.
- مباني بقيمة: 2000.000 دج

تكوين ملف القرض: من أجل إتمام الإجراءات اللازمة، يطلب البنك من الزبون (صاحب المؤسسة) تحضير ملف القرض الذي يضم وثائق ومعلومات تخص الزبون بغية دراستها وتقييمها وهذا من أجل التوصل إلى القرار النهائي ويتكون هذا الملف المقدم من العمل على ما يلي:

- طلب خطي (يحمل المبلغ بالتحديد)
- السن فوق 18 سنة إلى 35 سنة (لأنه تابع لوكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ).
- بطاقة شخصية للحالة المدنية.
- فاتورة شكلية للمعدات (آلات صناعة البسكويت، سكر، نكهة وأصباغ....).
- المساهمة الذاتية (الدفع نقدا).
- شهادة عدم المديونية.
- تسجيل تأمين الأخطار لصالح بنك البركة مع تجدد كل سنة.

المطلب الثالث: اثر المشروع على التنمية الاقتصادية.

نتائج المشروع: من خلال هذا المشروع تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- توظيف 20 شخص 16 من الرجال و 4 النساء.
- كانت ربحية المشروع أكثر من المتوقعة حيث تمكنت المؤسسة من تسديد القرض وكامل المستحقات.
- نلاحظ انه مع الزيادة في من القروض تصاحبها زيادات في الإنتاج المحلي فبدلا من استيراد بعض المنتجات تقدم البنوك القروض لإنتاجها محليا.
- نلاحظ أن بنك البركة- وكالة الوادي - يوفر منتجات مالية متنوعة موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يوفر البنك قروض استثمارية واستغلالية وعدة أنواع أخرى من القروض.

- يقوم بنك البركة -وكالة الوادي - بدور ايجابي في تمويل المشروعات وهذا ما يؤدي إلى تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري.
- نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة عام بعد عام في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنه توفير مناصب شغل جديدة مع كل مشروع يقوم بتمويله وزيادة في أرباحه أي زيادة قدرته على منح الائتمان.
- بنك البركة يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل

يعتبر بنك البركة من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أكبر شبكة مصرفية في الجزائر، هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطر لها مسبقا وفق مخططات تنموية.

فبنك البركة يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ويرجع هذا للحجم ونوعية المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كل من الإنتاج والاستهلاك والشغل، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية.



خاتمة

تدور إشكالية الموضوع المعالج حول الأهمية الكبيرة للتمويل المصرفي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية وقد تطرقنا لمعالجة هذا الموضوع إلى أهم وظائف التمويل المصرفي ومصادر هذا التمويل وكذا الدور التنموي لها، كما قمنا بتقديم التنمية الاقتصادية من حيث المفهوم والأهداف والاستراتيجيات كما القينا الضوء على أهم مصادر تمويلها حيث من خلال هاته المصادر استخلصنا أن التمويل المصرفي هو المصدر الأهم من بين هاته المصادر وله دور أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ولقد استهدف هذا البحث إبراز دور التمويل المصرفي وكيفية مساهمته في تمويل التنمية الاقتصادية، وانطلاقاً من دراسة وفهم الموضوع من الناحية التطبيقية، يتطلب تأصيلاً نظرياً يزيح جوانب اللبس والغموض فيه، قمنا في هذه الدراسة باستعراض الجانب النظري عن التمويل المصرفي حيث تعرضت الدراسة لماهية لوظائف ومصادر التمويل، كما تعرضنا إلى التعريف بالتنمية الاقتصادية وذلك من خلال التعرف على مفهوميها ومستوياتها وكذا العوامل والاستراتيجيات المتبعة وقد كان أهم ما تطرقنا إليه من هذه الدراسة هو مصادر تمويل التنمية حيث من خلال هذا العنصر نجيب على إشكالية البحث ما مدى مساهمة النظام المصرفي الجزائري في تمويل التنمية الاقتصادية نظرياً أما تطبيقياً وواقعياً قمنا بدراسة تطبيقية وكان مثال على ذلك بنك البركة فكانت النتائج كما يلي:

أولاً: نتائج الدراسة

- ✓ تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة من أهم الأهداف التي تسعى الدول والمجتمعات إلى تحقيقها، وتعتبر التمويل المصرفي الشامل أحد الوسائل الفعالة التي يمكن الاستفادة منها في تحقيق هذه الأهداف. فالتمويل المصرفي الشامل يعني توفير خدمات مصرفية شاملة ومناسبة لجميع شرائح المجتمع، وذلك من خلال توفير الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية وتطوير الأعمال التجارية والزراعية والصناعية، وتحسين مستويات المعيشة وتقليل الفقر والعدالة الاجتماعية.
- ✓ التمويل المصرفي الشامل يمكن أن يحقق تأثيرات إيجابية على التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية، حيث يمكن أن يساعد في توفير فرص العمل وتحسين مستويات الدخل وتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية. ويمكن أن يساهم التمويل المصرفي الشامل أيضاً في تحقيق التنمية البيئية المستدامة من خلال تمويل المشاريع الخضراء وتشجيع الممارسات المستدامة في الأعمال التجارية والصناعية.

✓ من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يجب على الحكومات والمؤسسات المالية والمجتمع المدني العمل سوياً لتعزيز التمويل المصرفي الشامل وتطوير خدماته، وتوفير الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية وتطوير الأعمال التجارية والزراعية والصناعية، وتحسين مستويات المعيشة وتقليل الفقر والعدالة الاجتماعية.

✓ يمكن للتمويل المصرفي الشامل أن يساعد في خلق مستقبل أفضل للجميع، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة، وذلك من خلال توفير الأموال اللازمة لتمويل المشاريع والأعمال، وتحسين مستويات المعيشة وتقليل الفقر والعدالة الاجتماعية. وعند تحقيق ذلك، يمكن تحقيق التنمية المستدامة وخلق مستقبل أفضل للجميع.

ثانياً: التوصيات

- تشجيع الأفراد على الاقتراض من اجل إنشاء مشاريع مربحة اقتصاديا.
- الاختيار الجيد لنوعية المشاريع الممولة
- تخفيف بعض الشروط التي تعتبر معيقة لبعض المشاريع الاقتصادية.
- الدراسة الجيدة لتنفيذ المشاريع لضمان نجاحها.

ثالثاً: آفاق الدراسة

من خلال دراستنا لموضوع التمويل المصرفي في تطوير التنمية الاقتصادية في دراسة حالة بنك البركة وبعد التعمق فيها واستخلاص النتائج واقتراح بعض التوصيات يبقى هذا الموضوع متجدد في ظل التغيرات التي يعيشها العالم والجزائر خاصة، ارتئينا طرح بعض الدراسات لتكون كأفاق جديدة للدراسة مستوحاة من هذا الموضوع:

- آفاق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة .
- تجربة الجزائر في مجال خوصصة المصارف .
- عصرنة نظام التمويل المصرفي في الجزائر .

قائمه الخصاوير والعمرا جمع



قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع بالعربية

✓ الكتب:

- 1- أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.
- 2- جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدي، التنمية الاقتصادية (مفاهيم - نظريات - تطبيقات)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2012.
- 3- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.
- 4- دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 5- الراوي خالد وهيب، العمليات المصرفية الخارجية، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 6- الراوي خالد وهيب، العمليات المصرفية الخارجية، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 7- طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.
- 8- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية؛ دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 9- محمد توفيق سعودي، الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري، ط1، دار الأمين للطباعة، مصر، 2002.
- 10- محمد توفيق سعودي، الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري، ط1، دار الأمين للطباعة، مصر، 2002.
- 11- محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 12- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004.
- 13- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

- 14- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.
- ✓ المذكرات:
- 15- بن حارث حياة، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (وكالة مستغانم) لسنة 2019
- 16- جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: نقود ومالية لسنة 2005.
- 17- دريس رشيد، دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 1999.
- 18- زواري فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق المکانیزمات الجديدة في الجزائر- دراسة حالة مؤسسة سونلغاز- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة أحمد بوقره، بومرداس، 2009/2008.
- 19- صالح سامي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة مساهمة القرض الشعبي الجزائري -وكالة البويرة- مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك لسنة 2015
- 20- الطيب ياسين، محاضرات شفوية في الأسواق المالية، السداسي الثاني، ماجستير، فرع نقود ومالية، 2004.
- 21- العباسي محمد، برامج التنمية الاقتصادية واثارها على الجنوب الكبير -دراسة ولاية اليزي- 2001 - 2019 أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم تخصص : اقتصاد التنمية، 2020.
- 22- عثمان محمد، ويس عائشة، "دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر (2011-2014)"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص (بنوك، مالية وتسيير المخاطر)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، سنة (2015-2016).
- 23- منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه غير منشورة من جامعة الجزائر، 2006

✓ المجلات والملتقيات:

- 24- أحمد الجلفي Galfy-El Ahmed المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي، مجلة البحوث التجارية التطبيقية، العدد 5، 2012.
- 25- باوال بونجيني وآخرون، التنمية المالية والنمو الاقتصادي دور البنوك الأجنبية المملوكة في بلدان شرق وجنوب شرق أوروبا، مجلة الاستدامة، العدد 9، 3 مارس 2017
- 26- حسن عالي، استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية، جامعة وهران، 2017.
- 27- عبد الرحمن عبد هللا كبسور وأسامة حسين محمد يوسف كبر، التمويل المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان في الفترة من 1990 - 2014م، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، العدد 8.
- 28- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003.
- 29- نوال أرماند جيلبرت وآخرون، دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي في منطقة CEMAC، المجلة العلمية الأوروبية، العدد 31، طبعة نوفمبر 2006.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- 30- BELLOUM Mounir . The relationship between Trade, FDI and Economic growth in Tunisia: An application of autoregressive distributed lag model. 2003
- 31- Benson Sim . Developing an Interregional Input–Output Table for Cross-border Economies An Application to Lao Peop. 2007

